



## أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية

د/ عبد الحميد العيسوي محمود  
مدرس المحاسبة والمراجعة  
بالمعهد العالي للإدارة وتكنولوجيا المعلومات  
كفر الشيخ

### ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة أثر قيام إدارة الشركة بأساليب إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨. ولتحقيق هدف الدراسة، اعتمد الباحث على نموذجين، أحدهما يربط بين سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية، حيث تبني الباحث النموذج المقترح في دراسة (McVay, 2006) وهو من النماذج الأكثر شيوعاً في الفكر المحاسبي في مجال دراسة سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات ضمن قائمة الدخل، وتعتبر أول دراسة قدمت دليلاً تطبيقياً على إعادة تبويب بنود المصروفات في قائمة الدخل في سياق الشركات الأمريكية. أما الثاني ويربط بين سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية. ولقد تبني الباحث النموذج المقترح في دراسة (Malikov, et al., 2018).

وتتمثل أهمية الدراسة في أنها تقدم دليلاً تطبيقياً من بيئة الأعمال المصرية، حيث اعتمد الباحث على الشركات التي تعمل في قطاع العقارات، وذلك لعدد (١٩) شركة، للفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨ (١٣٣ مشاهدة)، وقد استنتج الباحث وجود أدلة من واقع بيئة الأعمال المصرية على قيام هذه الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة بنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية وكذلك إدارة عرض بنود الإيرادات غير التشغيلية وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، وهو ما أثر بصورة عكسية على جودة الأرباح التشغيلية.

ويعتقد الباحث أن هذه الدراسة من أوائل الدراسات على مستوى العالم العربي- في حدود علم الباحث- التي تناولت العلاقة بين سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل وجودة الأرباح التشغيلية. ولنتائج هذه الدراسة انعكاسات على الجهات المهنية المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية فضلاً عن الجهات الإشرافية والرقابية على الشركات المصرية، حيث أن تضخيم الأرباح التشغيلية بصورة مصطنعة يؤثر على قرارات الاستثمار وبالتالي قرارات تخصيص الموارد.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة الأرباح، إدارة العرض، سوء التبويب المتعمد، الأرباح التشغيلية.

# **The Impact of Earning Management Practices through Classification Shifting of Income Statement Items on the accounting profits Quality with An Empirical Study on Egyptian Corporation**

## **Abstract**

This research aims to examine the effect of the company's management practicing earning management methods through intentional misclassify of revenue and expense items in the income statement (classification shifting) on the operating income Quality by applying to a sample of corporation companies registered on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2012 to 2018, and to achieve study goal, The researcher depend on two models, one of which links the intentional misclassifying of expenses items in the income statement and its implication on the operating income quality. The researcher adopted the proposed model in a study (McVay, 2006), which is one of the most common models in accounting literature in the field of intentional misclassifying of expenses items in the income statement, and it is considered the first study that presented an applied evidence to reclassifying the of expenses items in the income statement in the context of American companies, and the second model link between the intentional misclassifying of revenue items in the income statement and its implications on the operational income quality, and the researcher adopted the proposed model in a study (Malikov, et al., 2018).

The importance of the study is that it provides an imperial evidence from the Egyptian business environment, as the researcher relied on companies operating in the real estate sector, for sample of (19) companies, for the period from 2012 to 2018 (133 observations), and the researcher concluded that there is evidence from the field of the environment Egyptian business on these companies' practices of earning management by managing the items of operating expenses and including them in non-operating expenses as well as managing the presentation of non-operating revenue items and their inclusion in operating revenues with the aim of inflating operating income, which adversely affected

the quality of operating income. The researcher believes that this study is one of the first studies at the level of the Arab world – within the limits of the researcher's knowledge – that dealt with the relationship between intentional misclassifying of income statement items and operating income quality.

The results of this study have implications for the professional bodies responsible for setting accounting standards as well as supervisory and oversight bodies for Egyptian companies, whereby artificially inflating operational income affects investment decisions and thus resource allocation decisions.

**Key words:** Earning management, Presentation management, intentional misclassifying, Operating Income, classification shifting.

## ١ - مقدمة

ينظر إلى المحاسبة على أنها لغة الأعمال، حيث تمد المستفيدين الخارجيين من الشركة بالمعلومات المالية. ويمكن لأصحاب المصلحة تحليل الأداء التشغيلي والمالي للشركة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، والتي تعتمد على المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات التي يتم اعدادها في ضوء المعايير المحاسبية.

ولعلم المحاسبة شقين، يتعلق أحدهما بالقياس والآخر بالإفصاح، ويحوز كلاهما على أهمية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية. وقد اهتمت الدراسات المحاسبية في الفترة الماضية بقضايا إدارة الأرباح من خلال قياس الأحداث الاقتصادية (القياس)، ولقد برز اتجاه بحثي يهتم بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة الإفصاح. وتعتبر إدارة الأرباح من خلال سوء التويب المتعمد لبنود القوائم المالية هي محاولة لإدارة عرض تلك القوائم (الإفصاح) ولا يتم معالجتها من خلال النظم المحاسبية، لأنها لا تؤثر على صافي الربح النهائي في قائمة الدخل الذي يتم تحديده وفقاً للمبادئ المحاسبية، فضلاً عن أنها لا تؤثر على إجمالي التدفقات النقدية في قائمة التدفقات النقدية، وإنما هي حركة رأسية لبنود القوائم المالية، لتضخيم البنود التي لها طبيعة الاستمرار والتي يُعتمد عليها في المقام الأول في تقييم الشركات، بهدف التأثير على دوافع سوق رأس المال بما يتضمنه من مستثمرين ومحللين ماليين، فضلاً عن مانهج الائتمان، إضافة إلى دوافع أخرى. كما أنها تمثل فرصة حقيقة متاحة للمديرين للتلاعب بالأرباح لتتوافق مع توقعات المستثمرين والمحللين الماليين، وتجنب فرض عقوبات سوقية نتيجة لانخفاض الأرباح التشغيلية.

وتثير طبيعة ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة الإفصاح وبالتالي عرض التقارير المالية قلقاً للجهات المهنية وكذلك التنظيمية (صالح، ٢٠١٠)، مصدره صعوبة التحقق من وجود هذه الممارسات من جانب مستخدمي التقارير المالية ذوي الخبرات العادية، لعدم تأثيرها على المخرجات النهائية للقوائم المالية من أرقام. ومن المعلوم أن جودة القرارات الاستثمارية تعتمد على جودة التقارير المالية بما تتضمنه من جودة الأرباح المحاسبية وكلاهما دالة لجودة القياس والإفصاح عن المعلومات المالية. ولقد كانت وما زالت ممارسات إدارة الأرباح تحوز على اهتمام الجهات التنظيمية والمهنية، لأنها ممارسة محاسبية قد تقوض مصداقية التقارير المالية، وتؤثر على ثقة المستثمر في نزاهة وسلامة التقارير المالية.

وتشير دراسة (McVay, 2006) إلى تعريف إدارة عرض (سوء تويب) بنود قائمة الدخل Income Classification Shifting على أنه أحد أساليب إدارة الأرباح والذي يستخدم لتضخيم الأرباح التشغيلية من خلال تعمد سوء تويب المصروفات التشغيلية Core Expenses (مثل تكلفة

البضاعة المباعة والمصروفات البيعية والإدارية) وادرجاها ضمن بنود للمصروفات غير المتكررة. وتضيف دراسة (Lee, 2012) إلى ذلك تعمد سوء تبويب التدفقات النقدية من الأنشطة الأخرى بخلاف الأنشطة التشغيلية وإدراجها ضمن بنود التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وبالتالي فهي تمثل حركة رأسية فقط لبنود القوائم المالية دون التأثير على النواتج النهائية لقائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية.

ونظراً لحدائث الاهتمام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية (إدارة الإفصاح)، كقضية محاسبية ذات طبيعة أخلاقية، فضلاً عن ندرة البحوث المحاسبية في الدول العربية- في حدود علم الباحث- كبيئة تطبيق مختلفة عن الدول الأجنبية، وما لتلك الممارسات من انعكاسات على جودة التقارير المالية وبالتالي على الأرباح المحاسبية وخاصة التشغيلية، فقد كان هذا دافعاً للباحث نحو تناول أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية وبصفة خاصة قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع التطبيق على بيئة الأعمال المصرية.

## ٢- الإطار العام للبحث

### ١-٢ مشكلة البحث

تزايد الاهتمام في الوقت الراهن بضرورة التوجه بالمدخل الأخلاقي في مجالات العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وضرورة التمييز بين السلوك المقبول وغير المقبول. إلا أن رسم الحدود الفاصلة بين أنواع السلوك قد يحاط بدرجة من الصعوبة. فعلى سبيل المثال، يعتبر اختلاس النقدية وسرقة ممتلكات الشركة نماذج للسلوك غير المقبول، وهذا لا يقبل الجدل، إلا أن التمييز المطلق قد يحاط بدرجة من الصعوبة في العديد من نماذج السلوك الأخرى.

ويمثل قيام إدارة الشركة باتخاذ العديد من القرارات والتي من خلالها تتلاعب بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها للأطراف المستفيدة وصاحبة المصلحة، نموذجاً للسلوك غير الأخلاقي المثير للجدل، والذي يفرض ضرورة تبني البحوث المحاسبية لتلك القضايا وبحثها وبيان وقياس أثرها على أصحاب المصالح، وتقديم اقتراحات لمحاولة سد أي ثغرات في المعايير المحاسبية الصادرة وإصدار معايير واضحة ليس بها لبس أو غموض لتقييد تلك الممارسات غير الأخلاقية (عيسى، ٢٠٠٨).

كما أنه على الرغم من تعدد المقاييس المستخدمة في تقييم أداء الشركات، إلا أنه ما زالت الأرباح المحاسبية بصفة عامة وجودتها بصفة خاصة تحوز على اهتمام العديد من الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، فضلاً عن البحث العلمي في المجال المحاسبي. كما لا يهتم المشاركين في أسواق رأس المال فقط بالمستويات المختلفة من الأرباح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية، ولكن

أيضاً تحوز الأرباح التشغيلية على اهتمام خاص في عملية اتخاذ القرارات لأنها مستمدة من الأنشطة التشغيلية المتكررة. حيث عادة ما تعتمد القرارات الاستثمارية على الأرباح الدائمة وليس المؤقتة الناتجة عن أنشطة غير متكررة. لذا يتم الاعتماد على الأرباح التشغيلية في تقييم والمقارنة بين الشركات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وهذا هو ما أكدت عليه دراسة (Dechow and Schrand, 2004) بأن جودة الأرباح تكون مرتفعة من وجهة نظر المحللين الماليين عندما تعكس الأرباح بدقة الأداء التشغيلي الفعلي الحالي للشركة، وتكون مؤشراً جيداً للتنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي وتساعد في تقدير قيمة الشركة، ويتسق هذا مع أهداف المستثمرين والمحللين الماليين، وكذلك قد ينظر الدائنون للأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة عندما يسهل تحويلها إلى تدفقات نقدية تشغيلية.

ومن المداخل الأخرى في مجال تقييم جودة الأرباح، أنه قد ينظر مستخدمو القوائم المالية إلى الأرباح بأنها ذات جودة مرتفعة إذا كانت لا تتضمن ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لأن التلاعب المتعمد بالأرباح من قبل المديرين، ضمن الحدود الممكنة للمعايير المحاسبية، قد يشوه منفعة الأرباح للمستخدمين. فمن ناحية، قد يميل المدبرون إلى ممارسات إدارة الأرباح لعدد من الأسباب والتي تتضمن الأسباب المتعلقة بدوافع سوق رأس المال والتعويضات والمكافآت وكذلك عقود الدين أو الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، ومن ناحية أخرى، اهتم الأدب المحاسبي بممارسات إدارة الأرباح لأنها تمثل تحريفاً أو إخفاء للأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وقد كان محور تركيز تلك الدراسات على أداتين من أدوات إدارة الربح هما إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الاقتصادية الحقيقية. إلا أنه توجد أداة لإدارة الأرباح تم تجاهلها في الفكر المحاسبي إلى حد كبير وزاد الاهتمام بها في الوقت الراهن وهي سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات والإيرادات ضمن قائمة الدخل وهي ما أطلق عليها إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد (McVay, 2006)، أي قيام المديرين بإدارة عرض بنود بعض القوائم المالية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية في قائمة الدخل أو تضخيم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية (Lee, 2012). وبالتالي، يشير إدارة عرض بنود قائمة الدخل إلى تعمد الإدارة تغيير تبويب بنود قائمة الدخل حيث تقوم بتبويب بنود المصروفات التشغيلية (مثل تكلفة البضاعة المباعة، المصروفات البيعية والإدارية) إلى بنود مصروفات غير تشغيلية (غير متكررة، بنود خاصة) في محاولة منها لتعظيم الأرباح التشغيلية، وكذلك سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات غير التشغيلية ضمن بنود الإيرادات التشغيلية وقد تم الاعتراف بهذه الممارسة حديثاً على أنها أحد أساليب إدارة الأرباح.

وتعتبر دراسة (McVay, 2006) أول دراسة قدمت دليلاً تطبيقياً على إعادة تبويب بنود المصروفات في قائمة الدخل في سياق الشركات الأمريكية. إذ تقوم هذه الشركات بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية مثل تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات الإدارية والبيعية إلى عناصر المصروفات غير التشغيلية والتي تطرح من مجمل الربح. وقد استنتجت دراسات لاحقة نفس النتائج بالتطبيق على الشركات البريطانية (Athanasakou, et al., 2011; Zalata and Roberts, 2016). كما استنتجت الدراسات التي تمت في شرق آسيا (Haw, et al., 2011) سوء تبويب بنود قائمة الدخل بغية المبالغة في الدخل التشغيلي من خلال تبويب البنود التشغيلية من المصروفات على أنها بنود غير تشغيلية. وتتفق نتائج دراسة (Noh, et al., 2014) مع الدراسات السابقة، والتي ركزت على أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية على قدرة إدارة الشركة في القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة التبويب لبنود الإيرادات والمصروفات، عند تحول الشركات الكورية من المعايير المحلية إلى المعايير الدولية عام ٢٠١١، حيث تم السماح لمديري الشركات بسلطة تقديرية في كيفية الإفصاح عن الأرباح التشغيلية. واستنتجت الدراسة استخدام الشركات بصورة استراتيجية لكل من الإيرادات والمصروفات لإدارة الأرباح التشغيلية في توقيت التحول للمعايير الدولية من خلال إعادة تبويب الإيرادات الأخرى لتحسين الأداء التشغيلي وتحقيق مستويات الأرباح المستهدفة. كما أن ممارسات إدارة العرض من خلال سوء تبويب الإيرادات تعتبر أكثر انتشاراً في الشركات التي تفصح عن خسائر تشغيلية أو يخفض معدل النمو بها (Malikov, et al., 2018).

كما تعتبر دراسة (Lee, 2012) أول دراسة تقدم أدلة على وجود أنشطة إعادة التبويب من خلال قائمة التدفقات النقدية بالتطبيق على الشركات الأمريكية، حيث استنتجت خصائص الشركات التي تقوم بإعادة تبويب بنود قائمة التدفقات النقدية بهدف تضخيم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تتمثل في الشركات المتعثرة مالياً، والرغبة في تحقيق توقعات المحللين الماليين، وانخفاض الترتيب الائتماني، وأخيراً ارتفاع معامل الارتباط بين العائد على الأسهم والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وذلك لإعطاء انطباع إيجابي لمقدمي رأس المال عن الوضع المالي للشركة، وتجنب خرق شروط القروض.

ويتفق الباحث مع دراسة (Abernathy, et al., 2014) بتولد دوافع لدى المديرين للقيام بسوء تبويب بنود القوائم المالية بسبب الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر المستثمرين، إذ أن لكل بند في قائمة الدخل وزناً نسبياً من حيث الأهمية من وجهة نظر المستثمرين، حيث تحوز البنود التي لها طبيعة الاستمرار من فترة لأخرى على مستوى أهمية نسبية مرتفعة مقارنة بالبنود غير المتكررة. كما أن البنود الأكثر ارتباطاً بالبنود المتكررة تأخذ طبيعة البنود المرتبطة بها وتحوز على درجة أهمية

نسبية إلى حد ما تتماثل مع البنود المتكررة. ونظراً لأن المستثمرين ينظرون إلى تلك البنود على أنها بنود متكررة يفترض استمرارها في الفترات المستقبلية، لذا يحاول المديرون تضخيم تلك البنود إما من خلال إضافة بنود غير متكررة وضمها للبنود المتكررة مثل إعادة تبويب بنود الإيرادات غير المتكررة والتي لا ترتبط بالنشاط الرئيسي للشركة واعتبارها من الإيرادات التشغيلية وبالتالي تضخيم الدخل التشغيلي الذي يحوز على وزن نسبي مرتفع من وجهة نظر المستثمرين، أو سوء تبويب المصروفات التشغيلية التي ترتبط بالإيراد التشغيلي ووضعها ضمن بنود المصروفات غير التشغيلية وبالتالي تضخيم الدخل التشغيلي.

كما أن المستثمرين يركزون بصورة أكبر نسبياً على الدخل التشغيلي مقارنة بصافي الربح الناتج عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. وبالتالي، يكون لدى الإدارة دوافع لتعظيم الأرباح التشغيلية الأساسية لأنه عادة ما تحوز الأرباح التشغيلية على مرتبة أعلى في التقييم مقارنة بالأرباح غير التشغيلية، نظراً لأن الأرباح التشغيلية بحكم تعريفها تعكس أداء العمليات التجارية المنتظمة والمتوقع تكرارها والتي من المرجح أن تستمر في المستقبل، لذا تحوز على وزن نسبي مرتفع في تقييم الشركة مقارنة بالأرباح الأخرى غير المتكررة. ولذا يؤكد الأكاديميون فضلاً عن الممارسين على أهمية استخدام الأرباح التشغيلية في تقييم الشركات، لما تتضمنه من محتوى اعلامي يستدل منه على ما يؤول إليه وضع الشركة في المستقبل، كما أنه عادة ما يستبعد المحللون الماليون بعض البنود غير المتكررة أو غير العادية في توقعاتهم للأرباح (McVay, 2006; Barua, et al. 2010; Fan et al., 2010).

كما استنتجت دراسة (Lattanzio and Thomas, 2019) وجود دوافع نحو التلاعب بتبويب بنود قائمة الدخل يرتبط بالشركات المثيلة في نفس المجال، لأن قيام الشركات الأخرى في نفس المجال بتضخيم الأرباح التشغيلية تؤثر على تقييم الأداء المستقبلي للشركات على مستوى الصناعة ككل. كما استنتجت دراسة (Poonawala and Nagar, 2019) وجود تلاعب بمجمل الربح من خلال تعمد سوء تبويب عناصر تكاليف البضاعة المباعة بهدف الوصول إلى المستويات المستهدفة من هامش الربح. كذلك ربطت دراسة (Ha, et al., 2019) بين إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل ومقدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح في الفترات المستقبلية. وفي نفس السياق، ركزت دراسة (Fan, et al., 2019) على دوافع الحصول على الائتمان ورغبة مديري الشركات في تجنب العقوبات الواردة في عقود الاقتراض.

ولتوثيق ممارسات إعادة التبويب وفقاً لدراسة (McVay, 2006)، تم التركيز على تخصيص المصروفات بين المصروفات التشغيلية (تم تعريفها على أنها تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات



العامة والإدارية والبيعية) ومصروفات البنود الخاصة، حيث افترضت الدراسة، أن المديرين الذين يرغبون في إدارة الأرباح التشغيلية بصورة تصاعدية يقومون بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية وتضمينها في مصروفات البنود الخاصة. وكمثال على ذلك، فقد قررت الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية SEC قيام شركة Borden بتبويب ١٩٢ مليون دولار من المصروفات التسويقية (مصروفات تشغيلية) كجزء من مصروفات إعادة الهيكلة (مصروفات بنود خاصة) بينما يجب تبويبها كجزء من المصروفات البيعية (Hwang, 1994)، وكمثال آخر، قامت شركة AmeriServe Food Distribution الأمريكية (قبل الإفلاس) بتبويب مبلغ كبير من المصروفات التشغيلية ضمن مصروفات إعادة الهيكلة، بزعم أنها تخفي الأداء المالي المتدهور (Scherer, 2000).

ولقد أثارت ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء تبويب بنود قائمة الدخل مخاوف بعض الجهات التنظيمية مثل الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية SEC، حيث قامت بعض الشركات بسوء تبويب بنود مثل دخل الاستثمارات أو مكاسب التخلص الأصول وإدراجها ضمن إيرادات الخدمات أو إيرادات المبيعات في قائمة الدخل (SEC, 2000). وكمثال على هذه الممارسات، قيام شركة electrical engineering company والتي لها فروع في العديد من الدول مثل أمريكا وإنجلترا بتبويب الإيرادات من بيع الأصول الثابتة ضمن الإيرادات التشغيلية (Jones, 1991)، وكذلك قامت شركات IBM, Dell, Symbol Technologies, SafeNet للمنتجات الالكترونية بتبويب الإيرادات المرتبطة بالبنود غير التشغيلية (مكاسب بيع الأصول) في بنود الإيرادات التشغيلية في قائمة الدخل لتضخيم الأرباح التشغيلية (Bulkeley, 2002).

وتتبع أهمية فهم استخدام إدارة التبويب عندما تقيد أساليب إدارة الأرباح الأخرى بسبب المخاوف التي تترتب على ذلك ومنها أن استخدام إدارة التبويب كأسلوب لإدارة الأرباح يمكن أن تقوض مصداقية القوائم المالية من خلال تضليل المستثمرين بشأن استمرار أداء الشركات، والمبالغة في الأرباح التشغيلية وهو أمر يحوز على اهتمام المتعاملين في أسواق رأس المال (Haw, et al., 2011). بالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية SEC (SEC, 2000) صراحة إلى أن التبويب المناسب لبنود قائمة الدخل لا يقل أهمية عن القياس أو الاعتراف بهذه المبالغ، بل وقامت بفرض رسوم إضافية على بعض الشركات التي مارست إدارة الأرباح من خلال إدارة التبويب.

ويعتقد الباحث أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود بعض القوائم المالية، قد تؤثر في جودة الأرباح التي يتم التقرير عنها، حيث أكدت دراسة (Hribar, et al., 2006) أن أحد مداخل تعريف جودة الأرباح هو خلو الأرباح التي يتم التقرير عنها من ممارسات إدارة الأرباح، بل ويعتمد

العديد من الدراسات المحاسبية في قياس جودة الأرباح على قياس مدى وجود ممارسات إدارة الأرباح من عدمه (Ha, et al., 2019). وبالتالي، يعتقد الباحث أن أساليب وممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود بعض القوائم المالية يعد من أهم العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، لأن ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود بعض القوائم المالية يخفض جودة الأرباح، وبالتالي تخفيض جودة التقارير المالية، مما ينعكس على تخفيض جودة القرارات التي يتم اتخاذها بالإضافة إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.

ومما سبق، يركز البحث على دراسة أثر قيام مديري الشركات بإدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية، وذلك في ظل ندرة الأبحاث التي تناولت هذه العلاقة -في حدود علم الباحث-. وبالتالي يمكن صياغة السؤال الرئيسي للبحث على النحو التالي:

**ما هو أثر قيام المديرين بإدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية؟**

ويمكن الاجابة على السؤال الرئيسي من خلال تناول الأسئلة الفرعية التالية:

- ١- ما هي دوافع مديري الشركات نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل؟
- ٢- ما هي مداخل قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل؟
- ٣- ما هي مداخل قياس جودة الأرباح المحاسبية؟
- ٤- ما هي طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل ومستوى جودة الأرباح المحاسبية؟
- ٥- هل يمارس مديرو الشركات في بيئة الأعمال المصرية إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل؟ وما أثر ذلك على مستوى جودة الأرباح المحاسبية في التقارير المالية المنشورة؟

## ٢-٢ أهداف البحث

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى دراسة أثر قيام مديري الشركات بإدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على مستوى جودة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية. ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- ١- تحديد دوافع مديري الشركات نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض (سوء التبويب المتعمد) بنود قائمة الدخل.
- ٢- تحديد مداخل تعريف ونماذج قياس جودة الأرباح المحاسبية.
- ٣- تحديد مداخل تعريف ونماذج قياس إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل.

٤- تحديد طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل ومستوى جودة الأرباح المحاسبية.

٥- الحصول على دليل ميداني من واقع بيئة الأعمال المصرية عن طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل ومستوى جودة الأرباح المحاسبية.

## ٢-٣ أهمية البحث

يمكن للباحث تحديد أهمية البحث على النحو التالي:

### ٢-٣-١ الأهمية العلمية

أ- يعتبر هذا البحث إمتداداً للدراسات المحاسبية التي تهتم بالعوامل التي تؤثر في مستوى جودة الأرباح المحاسبية، وبالتالي على جودة التقارير المالية وما لذلك من آثار على القرارات الاستثمارية والتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

ب- على الرغم من أن البحوث المحاسبية في مجال إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل تمت معظمها في الدول الأجنبية فضلاً عن تركيزها على اكتشاف تلك الممارسات وربطها بتوقعات المحللين الماليين، إلا أنه لم يوجد بحث في البيئة العربية- في حدود علم الباحث- ربط بين سوء التنبؤ المتعمد لبنود قائمة الدخل كمدخل لإدارة الأرباح ومستوى جودة الأرباح المحاسبية. وبالتالي تتعاطم هذه الأهمية بالتطبيق على بيئة أعمال مختلفة مقارنة بالبحوث المحاسبية في هذا المجال، وبالتالي تثرى هذه الدراسة الدراسات القائمة في مجال جودة الأرباح المحاسبية.

ج- أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لم تحوز على اهتمام المراجعين الخارجيين فضلاً عن الجهات التنظيمية بالقدر الذي نالته ممارسات إدارة الأرباح من خلال أنشطة الاستحقاقات الاختيارية أو الأنشطة الحقيقية، لأنه في ظل إعادة تبويب بنود قائمة الدخل قد يتم المبالغة في الدخل التشغيلي بينما يظل صافي الدخل بدون تغيير. علاوة على ذلك، فإنه بمقارنة ممارسات إدارة الربح من خلال الأنشطة الحقيقية أو الفعلية مع إعادة التنبؤ، نجد أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لا تلحق ضرراً بقيمة الشركة في الأجل الطويل وبالتالي بتكاليف الفرصة البديلة. وهذه الحقائق تمثل بجدارة دوافع لإجراء البحوث المحاسبية حول أسلوب إعادة التنبؤ، كما أنه لم ينل الاهتمام الكافي من جانب الباحثين بالشكل الذي نالته كل من الاستحقاقات الاختيارية والأنشطة الحقيقية كمدخل لإدارة الأرباح.

د- تركز هذه الدراسة على النواحي التفسيرية وليس الوصفية للعلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل ومستوى جودة الأرباح، وبالتالي فهي محاولة لإثراء الفكر المحاسبي في مجال جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية.

### ٢-٣-٢ الأهمية العملية

أ- يكون لهذه الدراسة العديد من الانعكاسات على الجهات التنظيمية والمهنية والإشرافية على الشركات فضلاً عن ممارسي مهنة المراجعة، لاهتمامهم بجودة التقارير المالية، حيث توجه الدراسة انتباههم بأن يكونوا على وعي بأن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لها آثار على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي على جودة التقارير المالية. علاوة على ذلك، يجب على المستثمرين والمحللين الماليين الذين يستخدمون الأرباح التشغيلية في نماذج تقييم الشركات، أن يدركوا أن الشركات قد تمارس إعادة التبويب. ويتطلب ذلك ضرورة تقييم دقيق لكل عنصر على حدة عند حساب الأرباح التشغيلية.

ب- تساهم الدراسة الحالية في استكشاف أحد محددات جودة الأرباح المحاسبية وخاصة سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل. وبالتالي زيادة مستوى وعي أصحاب المصالح في الشركات بهذه الممارسات، وهو ما ينعكس على مستوى الاعتماد على ما تتضمنه التقارير المالية المنشورة من معلومات في بيئة الأعمال المصرية.

ج- تحوز نتائج هذه الدراسة على اهتمام العديد من أصحاب المصالح في الشركة، لأن التلاعب المتعمد في الأرباح التشغيلية ضمن ما تسمح به السياسات والمعايير المحاسبية، ينتج عنه مجموعة من الآثار التي ربما تظال جميع مستخدمي التقارير المالية وبصفة خاصة المستثمرين المحتملين والمساهمين والدائنين، مما يؤدي إلى فقد الثقة في التقارير المالية للشركات المصرية وبالتالي التأثير على سوق الأوراق المالية في مصر.

د- تقدم الدراسة الحالية أدلة من واقع بيئة الأعمال المصرية حول ما يحرك دوافع مديري الشركات نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل وانعكاس ذلك على مستوى جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي جودة التقارير المالية، ومن ثم توفير نتائج للجهات التنظيمية والمهنية والإشرافية عن واقع بيئة الأعمال المصرية في مجال جودة الإفصاح لاتخاذ خطوات نحو النظر في، أو تعديل المعايير المحاسبية فيما يتعلق بمجال عرض التقارير المالية.

## ٢-٤ منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث، سوف يعتمد الباحث على المنهج الايجابي، في محاولته للبحث عن دوافع مديري الشركات نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل، بغية تحديد الأثر على مستوى جودة الأرباح. كما يحاول البحث المحاسبي الايجابي تحليل وتفسير أسباب سلوك الأطراف التي تتكون منها الشركة ومنها سلوك الإدارة نحو تفضيل تبويب معين لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل عن غيره من التبويبات. كما يعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis، من خلال تحليل التقارير المالية المنشورة للشركات على الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية لعينة الدراسة من الشركات التي يتم اختيارها.

## ٢-٥ حدود البحث

- ١- يركز البحث على ممارسات إدارة الأرباح التشغيلية وليس المحاسبية من خلال إدارة عرض بنود الإيرادات والمصروفات في إطار قائمة الدخل.
- ٢- يركز البحث على إدارة عرض بنود الإيرادات والمصروفات في إطار قائمة الدخل دون تناول قائمة الدخل الشامل<sup>(١)</sup>.
- ٣- على الرغم من وجود دراسات تناولت ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة التدفقات النقدية، إلى أن نطاق هذا البحث ينصب على قائمة الدخل فقط، دون تناول ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود قائمة التدفقات النقدية إلا في الحدود التي تخدم أهداف البحث.

## ٢-٦ تنظيم البحث

يركز هذا البحث بصفة أساسية على أثر إدارة عرض بنود قائمة الدخل كمدخل لإدارة الأرباح على جودة الأرباح المحاسبية. وسيتم تنظيم ما تبقى من البحث على النحو التالي: يركز القسم الثالث على جودة الأرباح المحاسبية والمداخل المقترحة في الفكر المحاسبي لقياسها، بينما يركز القسم الرابع على إدارة عرض بنود القوائم المالية، حيث يستعرض الباحث دوافع الشركات لإدارة الأرباح بصورة عامة ومن خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية على وجه خاص، يلي ذلك، عرض الفكر المحاسبي في مجال إدارة عرض بنود القوائم المالية، ويتناول القسم الخامس، اشتقاق فروض الدراسة، حيث يتم توقع

(١) من خلال دراسة استطلاعية على قطاع العقارات محل التطبيق في البحث الحالي، لم يجد الباحث أي معاملات تؤثر على قائمة الدخل الشامل، حيث كان صافي الربح الناتج من قائمة الدخل هو نفسه الناتج النهائي لقائمة الدخل الشامل، بمعنى عدم وجود بنود للإيرادات والمصروفات تؤثر على قائمة الدخل الشامل.

طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل وجودة الأرباح المحاسبية، بينما يتناول القسم السادس الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة المصرية، وأخيراً يتناول القسم السابع الخلاصة والنتائج والتوصيات.

### ٣- جودة الأرباح المحاسبية

في ضوء قائمة المفاهيم رقم (١) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB تم تعريف جودة الأرباح بأن ارتفاع مستوى جودة الأرباح يوفر مزيداً من المعلومات عن ملامح الأداء المالي للشركة والتي تكون ملائمة لقرار معين يكون بصدد اتخاذ متخذ قرار معين. والناظر بعين البصيرة إلى هذا التعريف يلاحظ أنه حدد ثلاث ملامح لجودة الأرباح، أولها أن جودة الأرباح مشروطة بمدى ملاءمة المعلومات للقرار، وبالتالي جودة الأرباح في حد ذاتها ليس لها قيمة، وإنما تتبع قيمتها من ملاءمتها لقرار معين، وما هو ملائم لقرار قد لا يكون ملائم لقرار آخر. وثانيها، أن جودة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها تعتمد على المحتوى المعلوماتي عن الأداء المالي للشركة، بمعنى قدرة تلك الأرباح على تفسير الأداء المالي للشركة. وأخيراً، يتم تحديد جودة الأرباح من خلال أهمية وملاءمة الأداء المالي للقرار وقدرة النظام المحاسبي على قياس هذا الأداء. وبالتالي يتم تقييم الجودة في ضوء أي قرار يتم اتخاذه والذي يعتمد على المحتوى المعلوماتي للأداء المالي.

وعلى الرغم من التنوع في الدراسات المحاسبية التي تناولت جودة الأرباح، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على تعريف موحد لجودة الأرباح، بل يتم النظر إليها كمصطلح مفاهيمي متعدد الأبعاد يمكن تعريفه من وجهات نظر متعددة. ويرى الباحث أن مرد ذلك يرجع إلى طبيعة المعلومات المحاسبية كونها تخدم العديد من الفئات اصحاب المصالح ذوي الاحتياجات المتباينة، حيث تنظر كل فئة من هذه الفئات تنظر إلى جودة الأرباح في ضوء القرار الذي يتم اتخاذه من قبل تلك الفئة.

ومن المداخل واسعة الانتشار والقبول في تعريف جودة الأرباح التركيز على منفعة القرار *a decision-usefulness* حيث تكون جودة الأرباح مرتفعة إذا ارتفعت منفعة الأرباح لأغراض اتخاذ القرار. وبالتالي يتم تعريف جودة الأرباح بصورة مختلفة من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية المختلفين، وهذا ما أكدت عليه دراسة (Dechow and Schrand, 2004) بأن جودة الأرباح تكون مرتفعة من وجهة نظر المحللين الماليين عندما تعكس الأرباح بدقة الأداء التشغيلي الفعلي الحالي للشركة وتكون مؤشراً جيداً للتنبؤ بالأداء التشغيلي المستقبلي وتساعد في تقدير قيمة الشركة، وهو ما يتسق مع أهداف المحللين الماليين. وقد يكون للمستثمرين نفس الأهداف. كذلك قد ينظر الدائنون إلى الأرباح على أنها ذات جودة مرتفعة عندما يسهل تحويلها إلى تدفقات نقدية تشغيلية.

كذلك ركز بعض الباحثين على التقارير المالية كمدخلات رئيسية لنماذج التقييم، حيث يتم تقييم الثبات persistence والاستمرارية أو الاستدامة sustainability كأهم خصائص للمستوى المرتفع من جودة الأرباح. إذ يعرف (Penman and Zhang, 2002) جودة الأرباح بمدى استمراريته في الفترات المستقبلية وبالتالي إمكانية استخدام أرباح الفترات الحالية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية. كما يتم تعريف جودة الأرباح في ضوء ارتباطها بالتدفقات النقدية.

كذلك قد ينظر مستخدمو القوائم المالية إلى الأرباح بأنها ذات جودة مرتفعة إذا كانت لا تتضمن ممارسات إدارة الأرباح (Barth et al., 2008)، ويرجع ذلك إلى أن التلاعب المتعمد بالأرباح من قبل المديرين، ضمن المرونة المتاحة للمعايير المحاسبية، قد يشوه منفعة الأرباح للمستخدمين، حيث قد يميل المديرين إلى ممارسات إدارة الأرباح لعدد من الأسباب بما في ذلك الأسباب المتعلقة بدوافع سوق رأس المال والتعويضات والمكافآت وكذلك عقود الدين أو الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح.

كذلك يرى الباحث أنه قد يتم النظر إلى جودة الأرباح من وجهة نظر الجهات المهنية المسؤولة عن وضع وصياغة المعايير المحاسبية، إذ أنه حتى تكون الأرباح ذات جودة مرتفعة فإنه يجب أن تتوافق مع روح القواعد المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن تكون خالية من الغش وإظهارها صورة حقيقية وعادلة للأداء المالي للشركة.

كما توضح دراسة (Pagalung and Sudibdyo, 2012) ان جودة الأرباح تعتمد على عنصرين هما الأرباح الأساسية والأرباح التي يتم التقرير عنها. إذ تقيس الأرباح الأساسية قدرة الشركة على دفع توزيعات مستقبلية، بينما توفر الأرباح التي يتم التقرير عنها مؤشرات وتقديرات للأرباح الأساسية. وبالتالي تتوقف جودة الأرباح على قدرة الأرباح التي يتم التقرير عنها في التنبؤ بالأرباح الأساسية. وفي نفس السياق، تؤكد دراسة (Dechow, et al., 2010) على أن جودة الأرباح دالة للأرباح التشغيلية والنظام المحاسبي المستخدم في قياسها.

مما سبق، يرى الباحث أنه على الرغم من تعدد التعريفات التي تناولت جودة الأرباح، إلا أن الأساس في هذه التعريفات أنها تتبع من منظورين، حيث يركز المنظور الأول على أن جودة الأرباح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء الشركة والذي يعكسه الأرباح المحققة في الفترة الحالية. وينظر إلى أرباح الفترة الحالية على أنها ذات جودة مرتفعة إذا أمكن استخدامها كمؤشر للتنبؤ بالأرباح المستقبلية، أو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية المستقبلية من الأنشطة التشغيلية. ويوضح هذا المنظور أنه يمكن قياس جودة الأرباح من خلال خصائص القوائم المالية. أما المنظور الثاني لجودة الأرباح فيرتبط بأداء سهم الشركة في سوق الأوراق المالية. وبالتالي كلما زادت قوة العلاقة بين الأرباح والعائد السوقي كلما

ارتفعت جودة الأرباح. كما أن عملية القياس قد لا تنصب على أي من المنظورين بصورة مباشرة ولكن يمكن الاعتماد على مقاييس بديلة أو صفات تتصف بها تلك الأرباح (Pagalung and Sudibdyo, 2012).

ولقد تناولت الدراسات المحاسبية تعريف جودة الأرباح المحاسبية من خلال خصائص معينة للأرباح مثل الثبات والاستمرارية والقدرة التنبؤية والتمهيد والتحفز والملاءمة والتوقيت وإدارة الأرباح وجودة الاستحقاقات. وبشكل عام، فإن الأرباح التي يُنظر إليها على أنها ذات جودة عالية هي تلك التي تتمتع بمستوى عالٍ من الثبات والاستمرارية أو الاستدامة، وتكون أكثر قابلية للتنبؤ بها، وأقل تقلبًا، وتتضمن مستوى أدنى من إدارة الأرباح و/أو ارتفاع جودة الاستحقاق.

ويركز الباحث بصفة خاصة على جودة الأرباح التشغيلية وليس على جودة الأرباح المحاسبية بصفة عامة، وذلك لأن قيام إدارة الشركة بممارسات إعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الدخل لا تؤثر على صافي الربح النهائي، وإنما هي حركة رأسية لتلك البنود ضمن قائمة الدخل.

وقد اعتمدت الدراسات التي تناولت ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على قياس جودة الأرباح التشغيلية بالفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة، من خلال تقدير الأرباح التشغيلية على مستوى قطاع معين من الشركات ومقارنتها مع الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة. وكلما زاد هذا الفرق عن المتوسط، فيعنى ذلك قيام الشركة بإدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود الإيرادات والمصروفات وبالتالي انخفاض جودة الأرباح التشغيلية (McVay, 2006, Fan, et al., 2010, Malikov, et al., 2018)، ويرى الباحث أن هذا المدخل في قياس جودة الأرباح التشغيلية يتفق مع دراسة (Dechow, et al., 2010) الرائدة في مجال قياس جودة الأرباح والتي يرى مؤلفوها أن جودة الأرباح دالة للأرباح التشغيلية.

#### ٤- إدارة عرض بنود القوائم المالية كمدخل لإدارة الأرباح

يتناول الباحث في هذا القسم دوافع الشركات لإدارة الأرباح بصورة عامة، ومن خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل بوجه خاص، مع عرض الفكر المحاسبي في مجال إدارة الأرباح من خلال سوء تبويب بنود القوائم المالية.

#### ٤-١ دوافع الشركات لإدارة الأرباح

من المعروف أن السلوك الإنساني يقوده مجموعة من الدوافع، بغض النظر عن كون هذا السلوك أخلاقي أو غير أخلاقي. حيث يتولد لدى المديرين العديد من الدوافع لإدارة الأرباح. ويمكن تقسيم هذه الدوافع وفقاً للمداخل التقليدية لإدارة الأرباح (إدارة الاستحقاقات والأنشطة الحقيقية)، أو دوافع ترتبط



بإدارة عرض بنود القوائم المالية، بمعنى دوافع ترتبط بالقياس وأخرى ترتبط بالإفصاح أو عرض القوائم المالية.

#### ٤-١-١ دوافع مديري الشركات لإدارة الأرباح في ضوء المداخل التقليدية لإدارة الأرباح

تتعدد الحوافز والدوافع نحو قيام مديري الشركات بممارسات إدارة الأرباح، أما بهدف التأثير على سوق رأس المال، أو الدوافع التعاقدية، أو دوافع تتعلق بضعف التشريعات ومحاولة استغلال هذا الضعف لتحقيق مصالح للمديرين أو أصحاب المصالح، وأخيراً رغبة إدارة الشركة في ارسال اشارات عن الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، وهو ما يتناوله الباحث على النحو التالي:

#### ١- دوافع ترتبط بسوق رأس المال: Capital market

يستخدم المستثمرون والمحللون الماليون المعلومات المالية التي يتم نشرها من قبل الشركات أو الجهات الإشرافية عليها لتقييم تلك الشركات. ووفقاً لدراسة (Healy and Wahlen, 1999) فإن الاستخدام واسع النطاق للمعلومات المحاسبية لمساعدتهم في تقييم الأسهم، يمكن أن يمثل دافعاً لدى المديرين للتلاعب بالأرباح كمحاولة للتأثير على أسعار السهم في الأجل القصير. وبالتالي تُستمد دوافع إدارة الأرباح المرتبطة بسوق رأس المال من محاولة التأثير على أسعار الأسهم، والرغبة في تجنب التقلبات في أسعار الأسهم، خاصة عندما توجد فجوة بين الأداء الفعلي للشركة وتوقعات المستثمرين والمحللين الماليين. إذ تحاول إدارة الشركة تمهيد الأرباح، ففي السنوات التي ترتفع فيها الأرباح عن الأرباح المتوقعة، يتم تخفيض الأرباح إلى المستوى المستهدف من خلال أنشطة إدارة الأرباح، والعكس صحيح في حالة تحقيق الشركة مستويات منخفضة من الأرباح عن المستوى المستهدف أو المتوقع. كذلك، وبصفة خاصة في الدول المتقدمة فإنه تتوفر معلومات حول توقعات المحللين الماليين عن أداء وأرباح الشركات، وبالتالي يتولد دوافع لدى المديرين للتلاعب في الأرباح للوصول إلى المستوى المتوقع من قبل المحللين الماليين. وتجنب حدوث تقلبات في أسعار أسهم الشركة، علاوة على ذلك، فإنه إذا كان من المتوقع أن تقوم الشركة بطرح أوراق مالية جديدة للاكتتاب، فإنه يُتوقع أن يتولد دوافع لدى المديرين للتلاعب في الأرباح (نحو الارتفاع) بهدف التأثير على المستثمرين وحثهم نحو شراء هذه الأوراق المالية الجديدة (Cohen and Zarowin, 2010).

#### ٢- دوافع تعاقدية: Contracting

عادة ما يتم استخدام البيانات المحاسبية للمساعدة في رقابة وتنظيم العلاقات التعاقدية بين العديد من الأطراف ذوي المصالح في الشركة، وكذلك صياغة وتحديد تلك العقود. ولقد تناول الفكر المحاسبي نوعين من دوافع إدارة الأرباح المرتبطة بالعلاقات التعاقدية، عقود المكافآت التي تحدد حوافز ومكافآت الادارة، والتي تستخدم لمواءمة المصالح بين الطرفين. فغالباً ما يتم ربط تلك المكافآت بالأرباح

المحاسبية، وهذا يولد دافعاً لدى الإدارة نحو تعظيم منافعها الشخصية وتعد إحدى وسائل تحقيق ذلك من خلال أنشطة إدارة الأرباح. أما النوع الثاني، دوافع عقود المديونية، حيث يتم كتابة عقود الاقتراض لتقييد تصرفات المديرين التي تعود بالنفع للمساهمين على حساب الدائنين، وبالتالي تنشئ العلاقة التعاقدية بين الشركة وأصحاب المصلحة دوافع لإدارة الشركة نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح بغية الامتثال للشروط التعاقدية. وهذا هو ما أكدت عليه دراسة (Watts and Zimmerman, 1990) من أن عقود المكافآت فضلاً عن شروط عقود المديونية هي من الدوافع الأكثر شيوعاً لاستخدام إدارة الأرباح، حيث يمكن للمديرين استخدام إدارة الأرباح لتعظيم المكافآت وتحقيق قد معين من السهولة بقي بشروط عقود المديونية، لأنه عادة ما يرتبط بتلك العقود شروط جزائية مجففة، وتولد هذه الشروط دافعاً لدى إدارة الشركة نحو محاولة تحقيق تلك الشروط. وتكون إحدى الوسائل التي تعتمد عليها هي إدارة الأرباح.

### ٣- دوافع ترتبط بالتشريعات الحكومية: Government regulation

يخضع نشاط الشركات لمجموعة من التشريعات التي تحكم عملها بصورة عامة، وتشريعات قد تخص نشاط أو قطاع معين منها. وحتى يتم الامتثال لهذه التشريعات، فإنه قد تنشأ دوافع لدى الإدارة نحو استخدام أسلوب إدارة الأرباح، حيث إن عدم الالتزام بهذه التشريعات قد يكون سبباً للتدخل الحكومي في عمل الشركة، أو قد يحرم الشركة من الحصول على المنح والإعانات الحكومية، وهذا هو ما أكدت عليه دراسة (Healy and Wahlen, 1999) بأن تلك التشريعات والقوانين الحكومية قد تتعلق بجميع الشركات مثل مكافحة الاحتكار، أو قوانين تخص نشاط أو قطاع معين من القطاعات مثل الشركات التي تؤثر على البيئة أو البنوك. ويتولد إدراك لدى المديرين بممارسة إدارة الأرباح للالتزام بتلك التشريعات. فعلى سبيل المثال، قد تشترط الحكومة على الشركات التي يؤثر نشاطها على البيئة انفاق نسبة معينة من صافي الربح على البيئة التي تعمل بها.

### ٤- دوافع ترتبط بإرسال إشارات عن الشركة: Signalling

أكدت دراسة (Subramanyam, 1996) أن الشركات ترغب في تقديم أفضل مركز مالي في عرضها للقوائم المالية، أو من خلال الإفصاح عن المعلومات المالية في المتن أو الايضاحات، لأن المديرين يحاولون بذلك إرسال إشارات للمساهمين ومستخدمي القوائم المالية عن مستوى الثقة في الشركة. وبالتالي تخلق رغبة إدارة الشركة لإرسال تلك الإشارات دوافع لدى المديرين أو الشركات لاتخاذ خيارات معينة لإعداد القوائم المالية من أجل توفير المعلومات المالية التي تمثل إشارة معينة عن الشركة. ويعنى هذا محاولة إدارة الشركة عن طريق استخدام إدارة الأرباح، التأثير على أصحاب المصلحة من خلال الإشارة إلى صورة معينة للشركة. فعلى سبيل المثال، قد يحاول المديرون التلاعب

بالأرباح صعوداً لتفوق الشركات الأخرى على الشركة ورغبة في توصيل إشارة إلى السوق بأنهم أفضل من منافسيهم، وذلك حتى تحصل الشركة وإدارتها على الكثير من الاهتمام الإيجابي من جانب أصحاب المصلحة. ومن ناحية أخرى، عندما تتجه الأرباح في السوق نحو الهبوط والتي قد تتوافق مع الكثير من التوقعات السلبية، خاصة عندما تكون الأرباح مخيبة للآمال، فإنه قد يتولد لدى الإدارة حافز لجعل الأمور تبدو أسوأ، نظرًا لأن أصحاب المصلحة قد أخذوا ذلك في الاعتبار بالفعل، وبالتالي تقوم الشركة بالإفصاح عن أرباح مخيبة للآمال، وذلك حتى ينعكس ارتفاع الدخل في المستقبل على حوافز ومكافآت إدارة الشركة.

#### ٤-١-٢ دوافع مديري الشركات لإدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية

تناول العديد من الدراسات المحاسبية رغبة مديري الشركات في إدارة عرض بنود القوائم المالية، ويمكن للباحث تناول الدوافع المرتبطة بهذا السلوك على النحو التالي:

##### ١- الرغبة في تحقيق مستوى معين من الأرباح المستهدفة

عادة ما يتم النظر إلى الأرباح التشغيلية على أنها ليست فقط المحدد الأساسي لقيمة الشركة ولكن أيضاً لأسعار الأسهم. ولذا فإن مديري الشركة يستهدفون تحقيق مستوى مرتفع من الأرباح التشغيلية من خلال التلاعب في المصروفات التشغيلية بإدراجها ضمن مصروفات البنود الخاصة أو تضمين الإيرادات غير التشغيلية ضمن الإيرادات التشغيلية بغية تضخيم الأرباح التشغيلية. ويتفق الباحث مع ما استنتجته دراسة (Nagar and Sen, 2017) بأن بنود المصروفات والإيرادات غير المتكررة لا تنال اهتمام المستثمرين والمحللين الماليين، وبالتالي ينصب تركيز مديري الشركة على الأرباح التشغيلية، والوصول إلى المستويات المستهدفة منها من خلال التلاعب بتلك البنود غير المتكررة من خلال تغيير تبويب تلك البنود.

وفي نفس السياق، يرى كتاب دراستي (Siu and Faff, 2013; Haw et. al, 2011) قيام المديرين بالتلاعب في الأرباح التشغيلية من خلال إدارة تبويب البنود في قائمة الدخل قبل إصدار الشركة للأسهم للتأثير على القرارات الاستثمارية للمستثمرين المحتملين، أو تحقيق التوقعات الإيجابية للمحللين الماليين، بل وأن الشركات التي تحقق المستوى المستهدف من الأرباح التشغيلية أو تتفوق عليه تحقق مكاسب مرتفعة على أسهمها مقارنة بالشركات الأخرى التي لم تتمكن من تحقيق المستويات المستهدفة من الأرباح (Wieland, et. al, 2013).

ويحاول بعض الدراسات الربط بين قيام إدارة الشركة بالتلاعب بالأرباح التشغيلية من خلال تغيير التبويب مع المستوى المستهدف من الأرباح التشغيلية لتوقعات المحللين الماليين وخصائص محددة

لثلك الشركات، فعلى سبيل المثال، استنتجت دراسة (McVay, 2006) أن مديري الشركات التي تتصف بارتفاع معدل النمو هم الأكثر عرضة لممارسة إدارة الأرباح من خلال تغيير التويب مقارنة بالشركات الأخرى، ويرجع ذلك إلى أنهم يرغبون في تلبية أو تجاوز توقعات المحللين الماليين، وذلك لأن الشركات ذات معدل النمو المرتفع تعاني من مستوى مرتفع من الانخفاض في أسعار الأسهم عندما تفشل في تلبية وتحقيق توقعات المحللين الماليين.

## ٢- هيكل الملكية: ownership structure

أيد العديد من الدراسات السابقة تأثير نمط هيكل الملكية على ميل الإدارة نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح، فوفقاً لنظرية الوكالة، فإن الفصل بين الملكية والإدارة يشجع المديرين على اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية التي تعظم منافعهم الشخصية (Almaleeh, 2019). وقد استنتجت دراسة (Osemene, et al., 2018) أن هيكل الملكية له تأثير جوهري على ممارسات إدارة الأرباح في نيجيريا، وفي نفس السياق، قامت دراسة (Chen, et al., 2019) بالتطبيق على الشركات الأمريكية من خلال مقارنة هيكل الملكية في شركات التضامن بالمقارنة مع الشركات المساهمة وربط هيكل الملكية بممارسات إدارة الأرباح، وقد استنتجت الدراسة عدم وجود فروق معنوية بين نوعي الشركات في مجال إدارة الاستحقاقات، إلا أن حجم ممارسات إدارة الأرباح في شركات التضامن كان أكبر من الشركات المساهمة، وقد أرجعت ذلك إلى وجود ضغط من الملاك على مدير الشركة نحو تحقيق تدفق ثابت من الأرباح.

وفيما يتعلق بتركز الملكية، استنتجت دراسة (Ding and Zhang, 2007; Haw et.al., 2011) أن ممارسات إدارة الأرباح تتأثر بتركز الملكية، لأن كبار المساهمين يميلون إلى تعظيم الأرباح المحاسبية من أجل تحقيق منافع في المستقبل. كما أن الملكية المركزة تخلق تعارضاً بين الملاك المسيطرين وصغار المستثمرين، حيث يقوم الملاك المسيطرون بالتقرير عن المعلومات المحاسبية التي تحقق مصالحهم الشخصية، مما يؤدي إلى فقد مصداقية المعلومات للمستثمرين الخارجيين. وبمقارنة الملكية الخاصة مع الملكية الحكومية، وجدت دراسة (Fan and Wong, 2002) أن الشركات المملوكة للقطاع الخاص تفضل أساليب تعظيم الأرباح بصورة أكبر من نظيرتها المملوكة للدولة بسبب الضغوط للتقرير عن معلومات لا تعبر عن الأداء الفعلي لطمأنة السوق.

وفي نفس السياق، اقترح (Siregar and Utama, 2008, Noh et al., 2014) أن تغيير التويب يكون أكثر احتمالاً في الشركات العائلية أو الشركات التي تنتمي إلى مجموعات الأعمال. وبالتالي إذا كانت الشركات العائلية ومجموعات الأعمال تهيمن على المشهد التجاري للبلد، وكان مؤسسو الشركة أو مروجوها يمتلكون الكثير من أسهم الشركات، فإنه تكون هناك فرصة أكبر لأن تقوم

الإدارة بإعادة تبويب المصروفات التشغيلية لتضخيم الدخل التشغيلي.

### ٣- صعوبة الاكتشاف من قبل جهات الرقابة الخارجية

قد يلجأ المديرين الذين لديهم دوافع لإدارة الأرباح إلى أسلوب تغيير التبويب لأنه من غير المحتمل اكتشافه مقارنة بإدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاق. ويُعزى ذلك إلى أن تغيير التبويب كأسلوب لإدارة الأرباح لا يترتب عليه تغيير صافي الربح، بالإضافة إلى حقيقة أنه يحوز على اهتمام أقل من جانب الجهات التنظيمية وكذلك المراجعين الخارجيين (Zalata and Roberts, 2017). ويتفق الباحث مع دراسة (McVay, 2006) بصعوبة اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من خلال تغيير التبويب من قبل المراجعين الخارجيين، لأن اهتمامهم ينصب على صافي الأرباح في قائمة الدخل والذي لا يتغير نتيجة هذه الممارسة، وبالتالي قد لا يعي المراجعون الأثر نتيجة لتغيير التبويب طالما لم يتأثر صافي الربح.

وتشير دراسة (Zang, 2012) إلى أن مكاتب المراجعة تركز على قائمة المركز المالي أكثر من قائمة الدخل، وبالتالي يرى الباحث أن انخفاض اهتمام المراجعين الخارجيين بقائمة الدخل قد يمثل دافعاً لمديري الشركة نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة تبويب بنود قائمة الدخل لتحقيق مستويات الأرباح التشغيلية المستهدفة. علاوة على ذلك، فإنه لا يترتب على إدارة عرض بنود قائمة الدخل انتهاك الشركة للمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً عند تحديدها لصافي الدخل. كذلك استنتجت تلك الدراسة أن قيام المديرين بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل يتوقف على مرونة النظم المحاسبية. فإذا انخفضت مرونة النظم المحاسبية فإنه يصعب على المديرين القيام بممارسات إدارة الأرباح، حيث يبحثون عن سبل لإدارة الأرباح خارج النظم المحاسبية. ولا شك أن إعادة تبويب بنود قائمة الدخل قد تتوافق مع دوافعهم. وقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن المراجعين الخارجيين يفشلون في منع هذا النوع من إدارة الأرباح في البلدان ذات المؤسسات القانونية الضعيفة وغير الفعالة، لأن الرغبة في التقرير عن مثل هذا التلاعب في التبويبات تحركها أساساً الصواب التشريعية للشركات والجهات الإشرافية عليها (Haw, et al, 2011; Desai and Nagar, 2016).

### ٤- مدى قوة أو ضعف التشريعات القانونية

تعتبر التشريعات القانونية القوية أحد جوانب حماية المستثمرين، وقد يكون ضعف هذه التشريعات دافعاً نحو خلق مناخ للقيام بالممارسات غير الأخلاقية ومنها ممارسات إدارة الأرباح لاسيما إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية، حيث أنها لا تؤثر على صافي الربح الذي يتم تحديده وفقاً للمعايير المحاسبية.

وقد تناولت دراسة (Desai and Nagar, 2016) فشل المراجعين الخارجيين في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود بعض القوائم المالية (قائمة الدخل)، خاصة في الدول ذات المؤسسات القانونية الأضعف نسبياً، حيث تركزت هذه الدراسة حول سؤال رئيسي هو: هل المراجعون الخارجيون غير قادرين على اكتشاف سوء تبويب بنود قائمة الدخل؟، وفي حالة اكتشافه ما هي العوامل التي تؤثر على إدراك المراجعين للتقرير عنه؟ وقد استنتجت تلك الدراسة أن المراجعين الخارجيين يأخذون في الاعتبار ممارسات إعادة تبويب بنود قائمة الدخل عند تقدير مخاطر الغش وجهود المراجعة. ومع ذلك، فإن استعدادهم للتقرير عن تلك الممارسات يتوقف على مدى قوة أو ضعف النظم القانونية، ذلك لأن ضعف النظم القانونية يخفض من مستوى خطر النقص الذي يمكن أن يتعرض له المراجع الخارجي.

### ٥- التعثر المالي: Financial distress

تحتاج الشركات إلى موارد مالية كافية لممارسة الأنشطة ودفع الالتزامات المستحقة عليها، وإذا لم يكن لدى الشركة موارد كافية لتلبية احتياجاتها، فإنها تتعرض لما يعرف بالتعثر المالي. وحتى يتم مواجهة التعثر المالي، تتلاعب الشركة في الأرباح المحاسبية بغرض عرض صورة غير حقيقية عن أداء الشركة وتوفير معلومات لسوق رأس المال حتى لا تنخفض قيمة الشركة (Ranjbar and Farsad, 2018). وقد استنتجت دراسة (Nagar and Sen, 2017) أن مديرو الشركات المتعثرة مالياً يقومون بتغيير تبويب بنود المصروفات التشغيلية إلى بنود مصروفات خاصة والتي تطرح من الدخل التشغيلي مثل تكاليف إعادة الهيكلة، كما أنه من المتوقع أن يقوموا بتخفيض التوزيعات لتوفير السيولة، والأكثر من ذلك، أن تلك الشركات تقوم باستبدال أسلوب إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بأسلوب إدارة الأرباح من خلال تغيير تبويب بنود قائمة الدخل. كما أنه من المرجح أن يتم الاعتماد على أسلوب إعادة تبويب بنود قائمة الدخل عندما توجد قيود على الإدارة للاعتماد على إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات نظراً للتلاعب بها في الفترات السابقة (Abernathy et al., 2014). وفي نفس السياق، تؤكد دراسة (Dickinson, 2011) أنه في مرحلة الانكماش في دورة حياة الشركة، فإنه من المرجح أن تمارس الإدارة أسلوب إدارة الأرباح من خلال تغيير التبويب، حيث تقوم ببيع الأصول لتمويل العمليات التشغيلية أو لسداد الالتزامات. ولكي تصل إلى المستوى المستهدف من الدخل التشغيلي، فإنها تقوم بإدراج مكاسب بيع الأصول ضمن الإيرادات التشغيلية.

وتتفق النتائج السابقة مع دراسة حديثة قام بها (Malikov et al., 2018) والتي توصلت إلى أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال تغيير تبويب الإيرادات تعتبر أكثر انتشاراً بين الشركات التي تفصح عن خسائر تشغيلية أو ينخفض معدل نموها.

## ٦- انخفاض تكاليف أسلوب إدارة الأرباح

قد يكون لدى المديرين الدافع لاستخدام تغيير تبويب بنود قائمة الدخل عندما يكون هو الأسلوب الأقل تكلفة لتضخيم الأرباح التشغيلية مقارنة بالأساليب الأخرى لإدارة الأرباح. إذ يتيح تغيير التبويب للمديرين تجنب كل من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات والتي تنعكس في الفترات اللاحقة، وفقد العائد أو زيادة التكاليف نتيجة للتلاعب بالأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية (Athanasakou, et al, 2009). وغالبًا ما يكون لدى المديرين القدرة على استخدام جميع الأشكال الثلاثة لإدارة الأرباح لتحقيق مستويات الأرباح المستهدفة، وذلك في ضوء العلاقة التبادلية بين كل من التكاليف والقيود المفروضة والتوقيت (Abernathy, et al, 2014)، وذلك عندما تُفرض قيود على المديرين بعدم استخدام إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، أو عندما تكون تكلفة إدارة الاستحقاقات مرتفعة. لذلك فمن المرجح أن تقوم الإدارة باستبدالها بطرق معالجة أخرى قد يكون لها تكاليف اكتشاف منخفضة (Fan, et al, 2010) lower detection costs.

## ٧- ضعف آليات حوكمة الشركات

تلعب مجالس الإدارة ولجان المراجعة القوية دورًا مهمًا في حماية مصالح المساهمين وتزويدهم بقوائم مالية يمكن الثقة بها وخالية من التلاعب والغش (Zalata and Roberts, 2016). ويمكن أن يكون هذا الدور مباشرًا من خلال تحليل أو مناقشة القوائم المالية مع الإدارة، أو غير مباشر من خلال تخفيض دوافع أو حوافز الإدارة نحو التلاعب والغش من خلال توقع الإدارة وجود اشراف ورقابة عليها من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة (Laux and Laux, 2009). وتؤكد دراسة (Almaleeh, 2019) وجود غموض يحيط بطبيعة العلاقة بين آليات الحوكمة وممارسات إعادة تبويب بنود قائمة الدخل، بينما يرى كتاب دراسة (Narayanaswamy, et al., 2012) ان ضعف آليات حوكمة الشركات وآليات حماية المستثمر في أي دولة قد يشجع المديرين على ممارسة إدارة الأرباح من خلال إعادة التبويب، خاصة وأنه أسلوب أقل تكلفة ويصعب اكتشافه مقارنة بالأساليب الأخرى لإدارة الأرباح. كما تؤكد دراسة (Zalata and Roberts, 2016) على عدم شيوع اسلوب إعادة التبويب كأداة لإدارة الأرباح في الشركات التي تضم مجلس إدارتها أكثر من عضو من الأعضاء المستقلين، وكذلك وجود المديرين ذوي الخبرات الطويلة في مجلس الإدارة، فضلاً عن ذلك، زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة، وزيادة عدد الأعضاء ذوي الخبرة المالية والمحاسبية.

مما تقدم، تدعم تلك الدراسات أهمية دور كل من لجان المراجعة ومجلس الإدارة كآليات للحوكمة في التخفيف من ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل بهدف تضخيم الدخل التشغيلي.

## ٤-٢ الفكر المحاسبي في مجال إدارة عرض بنود قائمة الدخل

من خلال استعراض الباحث للفكر المحاسبي في مجال دوافع إدارة الأرباح التي تعتمد على سوء التنبؤ المتعمد لبنود القوائم المالية، تبين للباحث أن محاولة تفهم طبيعة العوامل المؤثرة على إدارة الأرباح من خلال دراسة دوافع المديرين نحو القيام بها، قد لقيت ولا تزال تلقي اهتماماً متزايداً. كما أنه يمكن الادعاء بأن هناك بعض العوامل التي صار هناك اتفاق إلى حد ما حول أثرها خاصة المتعلقة بمدخل إدارة الأرباح التقليدية. ولكن يرى الباحث أن النمو المضطرب في الفكر المحاسبي فضلاً عن التضييق على الممارسات التقليدية لإدارة الأرباح في السنوات الأخيرة، قد يكون لهما أثر في توجه سلوك المديرين نحو ممارسات إدارة الأرباح بالاعتماد على سوء التنبؤ المتعمد لبنود القوائم المالية. ومن خلال فحص الدراسات المحاسبية التي تناولت إدارة عرض بنود القوائم المالية، يمكن للباحث حصرها في مسارين بحثيين، حيث يركز أولهما على إدارة عرض بنود المصروفات و/ أو الإيرادات في قائمة الدخل، بينما يركز المسار الثاني على إدارة عرض بنود التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية، بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية في قائمة الدخل أو تضخيم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في إطار قائمة التدفقات النقدية.

ونظراً لأن ممارسات إدارة الأرباح من خلال المداخل التقليدية تزيد من تكاليف الفرصة البديلة من خلال تآكل قيمة المشروع في الأجل الطويل في حين تتمتع الشركة بزيادة الأرباح في الأجل القصير، لذا ترغب إدارة الشركات في توظيف مدخل إدارة الأرباح يخفض تكاليف الفرصة البديلة مقارنة بممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية أو من خلال الأنشطة الفعلية.

ولذا نالت إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود القوائم المالية على اهتمام البحوث المحاسبية في الفترة الحالية. وباستخدام بيانات عينة من الشركات الأمريكية، كانت دراسة (McVay, 2006) أول من تناولت احتمالية التغيير المتعمد لتبويب البنود ضمن قائمة الدخل بهدف إدارة الأرباح، حيث يحوز هذا الأسلوب على ميزة غير موجودة في الأسلوبين الآخرين لإدارة الأرباح، ألا وهي عدم التأثير على صافي الربح وليس له انعكاسات طويلة الأجل على قيمة الشركة على عكس إدارة الأرباح من خلال إما الاستحقاقات الاختيارية أو الأنشطة الحقيقية فضلاً عن صعوبة اكتشافها من قبل المراجعين الخارجيين.

وتوجد أدلة على أن سوء التنبؤ المتعمد في بنود قائمة الدخل قد يكون له عواقب اقتصادية كبيرة. فعلى سبيل المثال، وجدت دراسة (McVay, 2006) أنه في عيّنتها، يتم تحويل ٢٨٧ ألف دولار تقريباً من نفقات التشغيل العادية إلى البنود الخاصة لكل شركة سنوياً، مما يؤدي إلى زيادة متوسط الأرباح التشغيلية الأساسية بمقدار نصف سنت لكل سهم. كما تحول الشركات التي لديها عناصر



خاصة منخفضة الدخل لا تقل عن ٥٪ من المبيعات ما معدله ١.٦٦ مليون دولار لكل شركة في السنة، أو ما يقرب من ثلاثة سنتات للسهم الواحد. بالإضافة إلى ذلك، أعربت الهيئة المشرفة على رقابة وتداول الأوراق المالية SEC أيضاً عن قلقها بشأن التبويب المناسب للبنود المحاسبية في القوائم المالية، حيث كثيراً ما زُفعت دعاوى قضائية ضد الشركات التي تقوم بتبويب نفقات التشغيل العادية كمصروفات غير متكررة. إذ يمكن أن يؤدي تغيير التبويب إلى تضليل المستثمرين وإضعاف كفاءة السوق. ونظراً لأن المحللين الماليين هم مستخدمون مهمون لمعلومات القوائم المالية، فإن فهم كيف يؤثر تغيير تبويب بنود الدخل على مخرجات المعلومات الخاصة بالمحللين، يجب أن يكون ذا أهمية بالنسبة للمنظمين والمستثمرين والأكاديميين.

وتكشف دراسة McVay أن الشركات تتخبط في تغيير التبويب بهدف زيادة الأرباح التشغيلية. وقد استدلّت على ذلك من خلال فحص العلاقة بين الأرباح التشغيلية والعناصر الخاصة التي تخفض الدخل. وتفسر نتائجها على أنها ناتجة عن التلاعب في بنود المصروفات التشغيلية مثل تكلفة البضائع المباعة والمصروفات البيعية والإدارية وتضمينها ضمن البنود الخاصة التي تخفض الدخل (البنود غير التشغيلية).

وفي نفس السياق، استنتجت دراسة (Fan, et al., 2010) أن الشركات الأمريكية تستخدم أسلوب سوء التبويب لإدارة الأرباح، حيث يقوم المديرون بالتلاعب في تبويب بنود قائمة الدخل، من خلال تبويب البنود التشغيلية ضمن البنود غير التشغيلية خاصة عندما لا يتمكنون من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية. علاوة على ذلك، استنتجت دراسة (Barua, et al., 2010) أن الشركات الأمريكية توظف ممارسات إدارة الأرباح من خلال التلاعب في تبويب بنود قائمة الدخل باستخدام العمليات غير المستمرة discontinued operations (المؤقتة) بالإضافة إلى بنود المصروفات الخاصة (غير التشغيلية) لزيادة الأرباح التشغيلية. وهذه الممارسة الانتهازية من جانب الإدارة لم تكن موجودة فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، بل توصلت الدراسات إلى وجودها في دول أخرى. ففي إنجلترا، تناولت دراسة (Athanasakou, et al., 2011) مدى استخدام أسلوب إعادة التبويب للشركات التي تطبق المعايير المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً في إنجلترا، وقد استنتجت أن الشركات الكبيرة تقوم بتغيير تبويب المصروفات التشغيلية الصغيرة إلى المصروفات الاستثنائية أو البنود الخاصة غير التشغيلية لتحقيق الأرباح التشغيلية المستهدفة. وفي نفس السياق، اختبرت دراسة (Zalata and Roberts, 2016) مدى وجود ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة التبويب في إنجلترا على عينة من الشركات التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية، حيث قد توصلت إلى قيام الشركات بالتلاعب في تبويب المصروفات التشغيلية ضمن المصروفات غير التشغيلية لتضخيم الأرباح التشغيلية. وتؤكد

نتائج الدراسات السابقتين أن معايير التقارير المالية الدولية توفر مجالاً لإمكانية قيام الشركات بالتلاعب في تبويب بنود المصروفات في قائمة الدخل بهدف إدارة الأرباح. وينطبق هذا أيضاً على إمكانية قيام الشركات بالتلاعب في تبويب بنود الإيرادات في قائمة الدخل.

وفيما يتعلق بالتوقيت الزمني الأكثر مواتية للقيام بإدارة عرض بنود القوائم المالية، فقد قدمت دراسة (Fan, et al., 2010) أدلة على أن إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود المصروفات تكون أكثر شيوعاً في الربع الرابع مقارنة بالفترات ربع السنوية الأخرى. وتتسق هذه النتائج مع نتائج دراسة (Cohen and Zarowin, 2010) بأن المديرين يتبنون أساليب بديلة لإدارة الأرباح في الربع الرابع. حيث يكون من الصعب الاعتماد على إدارة الاستحقاقات لتحقيق الأرباح المستهدفة في الربع الرابع من السنة، كما استنتجت الدراسة أن إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل يكون محبباً لدى المديرين عندما تقتيد قدرتهم على التلاعب بالأرباح في الفترة الحالية بسبب الاعتماد على الاستحقاقات في إدارة الأرباح في الفترات السابقة.

وعلى الرغم من أن المشاركين في أسواق رأس المال يهتمون بالمستويات المختلفة من الأرباح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية، إلا أن الأرباح التشغيلية تحوز على اهتمام خاص في عملية اتخاذ القرارات لأنها مستمدة من الأنشطة التشغيلية المتكررة. فعادة ما تعتمد القرارات الاستثمارية على الأرباح الدائمة وليس المؤقتة الناتجة عن أنشطة غير متكررة. وبالتالي يتم الاعتماد على الأرباح التشغيلية في تقييم والمقارنة بين الشركات عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وهذا ما أكدت عليه دراسة (Hayn, 1995) بأن الدخل باستثناء البنود غير المتكررة يوفر مزيداً من القوة التفسيرية للسهم. كما استنتجت دراسة (Lipe, 1986) أن بيانات الدخل التشغيلي توفر قيمة معلوماتية بصورة أكبر من صافي الدخل. لذا قد يكون هناك دوافع لدى الإدارة للمبالغة في رقم الدخل التشغيلي من خلال القيام بممارسات إدارة الأرباح المعتمدة على إعادة تبويب بنود قائمة الدخل وهو ما يؤدي إلى تحريف تقييمات سوق رأس المال للشركات.

كما أن التلاعب في تبويب بنود قائمة الدخل لا يقتصر فقط على بنود المصروفات، ولكنه قد يتم من خلال التلاعب في تبويب بنود الإيرادات، وذلك من خلال تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية ضمن بنود الإيرادات التشغيلية وبالتالي زيادة مجمل الربح (الدخل التشغيلي)، ومن ثم قد تكون الزيادة غير الطبيعية في الأرباح التشغيلية سببها التلاعب في تبويب بنود الإيرادات. وتعتبر دراسة (Malikov et al., 2018) أول دراسة تقدم أدلة على إدارة بنود الإيرادات في قائمة الدخل لتضخيم الأرباح التشغيلية، وبصفة خاصة في الشركات التي لا تفصح عن بنود الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية في تقاريرها المالية السنوية. وتتفق معها دراسة (Chae and Nakano, 2015) حيث قدمت دليلاً على

أن المديرين في اليابان يبالبون في الدخل التشغيلي من خلال ممارسات إدارة الأرباح المعتمدة على إعادة تبويب بنود قائمة الدخل. كما انخفضت دقة توقعات المحللين الماليين للدخل التشغيلي بالنسبة للشركات التي تستخدم إعادة التبويب بصورة متكررة بهدف المبالغة في الدخل التشغيلي.

كما ركز مسار بحثي آخر على أثر القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على مجمل الربح، حيث يتم التلاعب في مجمل الربح من خلال تغيير تبويب تكلفة البضاعة المباعة إلى مصروفات تشغيلية مع بقاء الأرباح التشغيلية ثابتة. وقد استنتجت دراسة (Poonawala and Nagar, 2019) أن المديرين، في المتوسط، يسيئون تبويب تكاليف البضاعة المباعة كمصروفات تشغيلية بهدف الوصول إلى هامش الربح الإجمالي للفترة السابقة، وكما يقوموا بتبويب تكاليف البضاعة المباعة إلى التكاليف العامة والإدارية والبيعية وكذلك تكاليف البحوث والتطوير، حيث ينظر المستثمرون إلى هامش الربح الإجمالي على أنه أحد المقاييس الهامة لكفاءة العمليات والأنشطة الرئيسية للشركة، كما أنه يتميز بالاستدامة مقارنة بالأرباح التشغيلية بسبب ارتباطها بالمبيعات. وكدليل من الواقع الفعلي على تلك الممارسة، قامت شركة Fischer Imaging Corporation بالتبويب غير الصحيح لتكاليف الأجور والتكاليف الإضافية التي ترتبط بالخدمات التي تقدمها كمصروفات تشغيلية بدلاً من تبويبها كتكاليف المبيعات، وبالتالي تم المغالاة في هامش الربح الإجمالي في التقارير المالية المنشورة<sup>(3)</sup>.

كما استنتجت دراسة (Fan and Liu, 2017) أن الشركات يكون لديها حافز ليس فقط لتضخيم الأرباح التشغيلية ولكن أيضاً للمبالغة في بنود الإيرادات التشغيلية في قائمة الدخل، حيث قامت الشركات بتبويب تكلفة البضاعة المباعة ضمن المصروفات غير التشغيلية (البنود الخاصة) لتضخيم هامش الربح الإجمالي.

وفي توسيع للمسار البحثي المتعلق بدوافع المديرين للمبالغة في الأرباح التشغيلية، استنتجت دراسة (Lattanzio and Thomas, 2019) أن دوافع مديري الشركات نحو التلاعب بتبويب بنود قائمة الدخل يرتبط بالشركات المثيلة في نفس المجال، حيث أن قيام الشركات الأخرى في نفس المجال بتضخيم الأرباح التشغيلية يؤثر على تقييم الأداء المستقبلي للشركات على مستوى الصناعة ككل. مما قد يفرض ضغط على مديري الشركات نحو الارتباط بهذه الممارسات أسوة بالشركات المثيلة، كما استنتجت الدراسة زيادة مقدرة الشركات التي تقوم بهذه الممارسات في زيادة حد الاقتراض، فضلاً عن قيامها بتحويل المخاطر من المساهمين إلى المقرضين، وكذلك زيادة قيمة الشركة وعائد الأسهم.

<sup>(3)</sup> <https://www.sec.gov/litigation/admin/33-8503.htm>, AAER No. 2134, November 15, 2004

ولقد انتقدت دراسة (Fan, et al., 2017) الدراسات السابقة التي تناولت إدارة عرض بنود قائمة الدخل من حيث عدم تمييزها بين سوء التئيب الناتج عن تكلفة البضاعة المباعة وسوء التئيب الناتج عن المصروفات الإدارية والبيعية. وقد قامت ببناء نموذجين بصورة منفصلة، نموذج لتكلفة البضاعة المباعة ونموذج للتكاليف الإدارية والبيعية، وقد وجدت الدراسة أن سوء التئيب يرتبط بتكلفة البضاعة المباعة (وليس بالمصاريف الإدارية والبيعية) لتحقيق هامش الربح المستهدف وذلك في الربع الرابع من السنة. كذلك تم إدارة الأرباح من خلال سوء تئيب كل من تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات الإدارية والبيعية لأغراض تحقيق المستويات المستهدفة من الأرباح التشغيلية.

وفي نفس السياق تناولت دراسة (Poonawala and Nagar, 2019) التلاعب في مجمل الربح من خلال سوء تئيب عناصر تكاليف البضاعة المباعة. وقد استنتجت الدراسة قيام المديرين بتضخيم مجمل الربح من خلال تئيب بعض عناصر تكلفة البضاعة المباعة وإدراجها ضمن المصروفات الإدارية والبيعية وتكاليف البحوث والتطوير، ولكن يفضل المديرين تئيب عناصر تكلفة البضاعة المباعة ضمن تكاليف البحوث والتطوير مقارنة بالمصروفات الإدارية والبيعية، وذلك بهدف الوصول إلى المستويات المستهدفة من هامش الربح.

وفي توسيع للمسارات البحثية المتعلقة بإدارة عرض بنود قائمة الدخل، ربطت دراسة (Ha, et al., 2019) بين إدارة الأرباح من خلال إعادة تئيب بنود قائمة الدخل ومقدرة المستثمرين على التئيب بالأرباح في الفترات المستقبلية. وقد استنتجت أنه من المرجح استخدام المديرين إعادة التئيب لزيادة إمكانية التئيب بالأرباح عندما تواجه الشركات قدراً أكبر من عدم التأكد في الأداء المستقبلي. تقدم هذه الدراسة دليلاً جديداً على الدوافع الإدارية المتعلقة بتغيير التئيب والمتعلق بتحسين إمكانية التئيب بالأرباح، وإرسال إشارات عن الأداء المستقبلي للشركة. وفي نفس السياق، قامت دراسة (Fan, et al., 2019) بتوسيع المسارات البحثية المتعلقة بإدارة الأرباح من إعادة التئيب للأخذ في الاعتبار دوافع الائتمان، واستنتجت الدراسة قيام الشركات بهذه الممارسات لتضليل المقرضين وعدم انتهاك شروط عقود الائتمان.

وتناولت دراسة (Nagar and Sen, 2017) ما إذا كانت الشركات المتعثرة مالياً تقوم بممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تئيب المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن البنود الخاصة في إطار قائمة الدخل بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية. وقد استنتجت الدراسة أنه من المرجح أن تقوم الشركات المتعثرة مالياً بهذه الممارسات للوصول للأرباح التشغيلية المستهدفة، وعلى وجه التحديد قامت الشركات بتئيب الاضمحلال في قيمة الشهرة، وتكاليف إعادة الهيكلة وتكاليف التسوية وتكاليف التخريد ضمن مصروفات البنود الخاصة.

كما يوجد مسار بحثي قد ربط بين آليات حوكمة الشركة والقدرة على تقييد ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء تبويب بنود القوائم المالية. إذ تناولت دراسة (Zalata and Roberts, 2016) العلاقة بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب وذلك لعينة من ٧١٣ شركة انجليزية، وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع جودة الآليات الداخلية (لجان المراجعة، ومجلس الإدارة) لحوكمة الشركات تخفف من ممارسات سوء التبويب. وفي نفس السياق، تناولت دراسة (Orjinta, et al., 2018) أثر وجود لجنة مراجعة فعالة على تقييد ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء تبويب المصروفات التشغيلية ضمن المصروفات غير المتكررة، وذلك باستخدام عينة ٨٢٥ شركة من الشركات الإفريقية، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض ممارسات سوء التبويب في الشركات التي تزيد فيها اجتماعات لجنة المراجعة، وزيادة الخبرة المالية ويتكون تشكيلها من أعضاء مستقلين. وتقرح الدراسة أن يأخذ مستخدمو التقارير المالية تشكيل لجنة المراجعة في الحسابان عند تقييم الأرباح التشغيلية للشركات.

وتناولت دراسة (Barua and Zhao, 2012) ما إذا كان المديرين يلجأون إلى ممارسات سوء تبويب بنود قائمة الدخل عندما تتقيد مقدرتهم على إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات في ظل ارتفاع جودة آليات الرقابة الخارجية (جودة المراجعة الداخلية، الملكية المؤسسية، وعدد المحللين الماليين الذين يتابعون الشركة)، واستنتجت الدراسة أن زيادة جودة آليات الرقابة الخارجية للشركة يترتب عليه ارتفاع ممارسات سوء التبويب لبنود قائمة الدخل بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية.

وفيما يتعلق بأثر التشريعات القانونية على ممارسات إدارة الأرباح، تناولت دراسة (Zalata, et al., 2018) أثر نوع المدير التنفيذي على ممارسات إدارة الأرباح من خلال تعمد سوء تبويب البنود في قائمة الدخل، وذلك بالاعتماد على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠١٤، وقد استنتجت الدراسة، أنه قبل صدور قانون Sarbanes- Oxley ارتفعت مستويات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب من قبل كل المديرين التنفيذيين سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، ولكن مع ملاحظة ارتفاع حجم هذه الممارسات بشكل ملحوظ في الشركات التي يكون كبار المديرين التنفيذيين بها من الإناث مقارنة بالشركات التي يكون معظم كبار المديرين التنفيذيين بها من الذكور، وعلى النقيض من ذلك، فإنه بعد صدور هذا القانون انخفضت ممارسات سوء التبويب بشكل جوهري في الشركات التي يكون كبار المديرين التنفيذيين بها من الإناث، بينما ظلت هذه الممارسات منتشرة في الشركات ذات معظم كبار المديرين التنفيذيين من الذكور. وقد عللت الدراسة هذه النتائج بأن الاختلافات الملحوظة في سلوك إعداد التقارير المالية بين المديرين التنفيذيين من الذكور والإناث، يرجع إلى كون أن الرؤساء التنفيذيين الإناث أكثر تجنباً للمخاطر، لكن ليس بالضرورة أنهن أكثر أخلاقياً من نظرائهم

من الذكور، وتتفق مع تلك النتائج، دراسة (Li, 2016) والتي توصلت إلى انخفاض ممارسات سوء التبويب كمدخل لإدارة الأرباح عقب صدور قانون Sarbanes–Oxley.

وفيما يتعلق بالبيئة الأخلاقية داخل الشركة كمحدد للسلوك، تناولت دراسة (Boahen and Mamatzakis, 2019) أثر تفاعل البيئة الأخلاقية في الشركة مع حوكمة الشركات ومكاتب المراجعة الكبيرة (Big 4) على دوافع المديرين في القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال تعمد سوء التبويب للتأثير على الأرباح التشغيلية التي يتم التقرير عنها، وذلك لعينة من ٢٣١٦٤ شركة أمريكية. وقد استنتجت الدراسة أن التدين religiosity يكمل حوكمة الشركات في التخفيف من آثار تعمد سوء التبويب في كل من المناطق الحضرية والريفية. كما أنه في ظل البيئة الدينية، لا يتحفز المديرين لإعادة تبويب الإيرادات أو المصروفات التشغيلية إلى البنود الخاصة لتضخيم الأرباح التشغيلية بهدف تجنب العواقب السوقية، بالإضافة إلى أن تفاعل العادات الدينية مع مكاتب المراجعة الكبيرة يخفض من سوء التبويب.

وأخيراً، تناولت دراسة (Özbay and Adigüzel, 2019) العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات والإيرادات والافصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الشركات التي تفصح اختياريًا عن المسؤولية الاجتماعية وسوء التبويب المتعمد لبنود قائمة الدخل.

وبصورة مجملية، فإنه رغم أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء تبويب بنود القوائم المالية لا يؤثر على صافي الربح الذي يتم الافصاح عنه والذي يتم قياسه وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فإن ذلك لا يعني أن سوء التبويب ليس له انعكاسات على الفترات المستقبلية. إذ أنه وفقاً لدراسة (Alfonso, et al., 2015) فإن المتعاملين في السوق ينظرون إلى الأرباح التشغيلية كمؤشر يمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالأرباح المستقبلية مقارنة بالأرباح العادية والبنود غير المتكررة. لذلك فإن الشركات التي تمارس سوء التبويب يتم المغالاة في قيمتها (نظراً لتضخيم الأرباح التشغيلية) بواسطة المتعاملين في السوق، فضلاً عن صعوبة اكتشافهم لذلك. ويعني هذا أن سوء التبويب له انعكاسات سلبية على مستخدمي التقارير المالية، كما يؤدي إلى عدم كفاءة تخصيص الموارد.

## ٥- اشتقاق الفروض

### ١-٥ إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل وأثرها على جودة الأرباح التشغيلية

تظهر الأبحاث التي تمت حول تأثير جودة الأرباح المحاسبية على تقديرات المحللين للأرباح أنه عندما تزداد جودة الأرباح المحاسبية، تزداد دقة تقديرات المحللين للأرباح. ومع ذلك، فإنه لا توجد بحوث محاسبية تتناول العلاقة بين انخفاض جودة الأرباح المحاسبية الناتجة عن إعادة تبويب المصروفات ودقة توقعات المحللين الماليين عن الأرباح، وأن المحللين الماليين أكثر قدرة من حيث اكتشاف مستوى التعقيد في التقارير المالية مقارنة بالمستثمرين. وبالتالي من المتوقع أن يكون للمحلل الماليين قدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الربح من خلال إعادة التبويب. لذلك إذا اكتشف المحلل المالي أي مغالاة غير طبيعية في الدخل التشغيلي من خلال إعادة التبويب، فإن دقة التنبؤ بالأرباح للشركة سوف يزداد (Fan, et al., 2019).

وتقترح الأبحاث في المجال المحاسبي (Nelson, et al., 2002; McVay 2006; Barua, et al., 2010)، أنه بالمقارنة بأسلوبي إدارة الأرباح الآخرين والمتمثلين في إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية، يوفر أسلوب إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل المزايا التالية لإدارة الشركة:

**أولاً،** صعوبة اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل. ففي ظل مبادئ المحاسبة الحالية، يمكن أن يكون تبويب بنود قائمة الدخل ذا طبيعة شخصية ويصعب على المراجعين تحديد التبويب غير الملائم. والأكثر من ذلك، أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لا يترك أثراً على رقم صافي الربح، ولذا تنخفض دوافع المراجعين الخارجيين للكشف عن الحسابات ذات الصلة والمستخدم في إعادة التبويب.

**ثانياً،** أن ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل اقل تكلفة في التنفيذ مقارنة بالأسلوبين الآخرين لإدارة الأرباح، وعند مقارنتها مع إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الفعلية التي تؤثر في الأنشطة والمعاملات الاقتصادية الحقيقية، نجد أن إعادة التبويب لا يكون له انعكاسات اقتصادية عكسية لأنه ينطوي فقط على معالجة محاسبية بحتة *only pure accounting treatment*. وبالمقارنة مع طريقة إدارة الاستحقاقات والتي تنطوي أيضاً على معالجات محاسبية، فإن إعادة التبويب لا تنطوي على تخصيص البنود المحاسبية داخل قائمة الدخل ولا تتضمن استحقاقات تحتاج لأن يتم عكسها لاحقاً، لذلك، يمكن أن يكون إعادة تبويب قائمة الدخل أداة قابلة للتطبيق متاحة للإدارة للوفاء بتوقعات السوق أو تحقيق مكاسب اقتصادية.

وتقدم الأبحاث المحاسبية أدلة تدعم استخدام الإدارة لممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تبيوب بنود قائمة الدخل. فعلى سبيل المثال، بالاعتماد على التقارير السنوية للشركات الأمريكية، توصلت دراسة (Ha, et al., 2019) إلى وجود علاقة ايجابية بين الأرباح التشغيلية السنوية غير المتوقعة وانخفاض الدخل الناتج عن البنود الخاصة، مقترحة بأنه قد تم إعادة تبيوب المصروفات التشغيلية ووضعها ضمن المصروفات غير التشغيلية (البنود الخاصة) لتضخيم الأرباح التشغيلية. كما استنتجت دراسة (Fan, et al., 2010) كإمتداد لدراسة McVay والتي تم تطبيقها على التقارير المالية ربع السنوية وجود أدلة قوية على إعادة التبيوب لبنود قائمة الدخل في الربع الرابع مقارنة بالفترات السابقة.

كما توصلت دراسة (McVay, 2006) إلى أنه قد يترتب على ممارسة إعادة التبيوب تعظيم الأرباح بصورة جوهرية. ففي الشركات التي تخفض فيها البنود الخاصة الدخل بنسبة لا تقل عن ٥% من المبيعات، يمكن لممارسات إعادة التبيوب زيادة الأرباح التشغيلية بمقدار ٣ سنت لكل سهم، كما أنه من المتوقع أن تحدث مثل هذه الممارسات في الربع الرابع لتتوافق مع توقعات المحللين الماليين. كما أن إدارة الأرباح من خلال إعادة التبيوب يصعب اكتشافها من قبل المراجعين الخارجيين لأنها لا تؤثر على صافي الدخل. وبالتالي، قد لا يكون المحللون الماليين قادرين على التعرف على إعادة التبيوب وكذلك المراجعين، على الرغم من أن McVay أقرت بفشل المستثمرين في اكتشاف المبالغة في الدخل التشغيلي إلا أن طبيعة التخصص بالنسبة للمحللين الماليين خاصة أنهم أكثر تطوراً من المستثمرين العاديين، تمكنهم من اكتشاف الدخل التشغيلي غير الطبيعي، وهو أمر يحتاج دراسة.

ويتفق الباحث مع دراسة (McVay, 2006) في أن إدارة الأرباح من خلال إعادة التبيوب تعتبر أداة مميزة عن الأداتين الأخريين لإدارة الأرباح وهذا يرجع إلى: أولاً، أن إعادة التبيوب لبنود قائمة الدخل لا يترتب عليه تغيير الأرباح الناتجة عن تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ومع ذلك فإن القيمة المعلوماتية التي توفرها المكونات الفردية لبنود قائمة الدخل لمستخدمي التقارير المالية تتوقف على المجموعة التي يصنف فيها البند، حيث تسمح المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً بتجميع العناصر المتشابهة من المصروفات والإيرادات في مجموعات ذات طبيعة متماثلة والتي يكون لها خصائص متشابهة. فإذا كان بند الإيراد يأخذ الطبيعة الدائمة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات فإنه يتم تبيوبه على أنه من الإيرادات، ونفس المنطق يسري على تبيوب المصروفات. وكذلك يعترف المستثمرون باختلاف الأهمية النسبية لكل بند في قائمة الدخل حسب المجموعة التي ينتمي لها هذا البند. ثانياً، على الرغم من أن الثلاث طرق التي تستخدم في إدارة الأرباح تؤدي إلى المبالغة في الأداء المستقبلي للشركة (في حالة الرغبة في زيادة الأرباح التشغيلية للفترة الحالية)، فإن إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات، أو من خلال إدارة الأنشطة الحقيقية تترك أثراً عكسياً على أرباح الفترات



المستقبلية أو الفترات السابقة، غلا أنه على العكس من ذلك، لا تتطلب إدارة الأرباح من خلال إعادة التويب في قائمة الدخل تسوية للفترات السابقة أو المستقبلية، لأنها مجرد تحريك لبنود المصروفات او الإيرادات ضمن قائمة الدخل دون التأثير على صافي الربح. وبالتالي تتماثل أرباح الفترة التالية مع الأرباح الفعلية للفترة بدلاً من أرباح الفترة مطروحاً منها تكلفة إدارة الأرباح في الفترة السابقة (McVay, 2006).

**ثالثاً،** لا يترتب على إدارة الربح من خلال إعادة تويب بنود قائمة الدخل إجراء أي تغيير في رقم صافي الربح الناتج عن تطبيق المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، بل هو تغيير شكلي، مما قد يحد من قدرات المراجع الخارجي والمنظمات المهنية على اكتشافه (Nelson, et al. 2002).

ونقترح الحجج السابقة التي ساقها الباحث بأن الشركات يكون لديها دوافع للانخراط في التلاعب ببنود المصروفات في قائمة الدخل، بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية. ويؤدي قيام الإدارة بهذه الممارسات إلى تعريض صورة للشركة لبعض المخاطر حيث تتنافى الأرباح مع الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة. وقد سبق أن وضح الباحث أن جودة الأرباح المحاسبية ليست فقط دالة للقياس وإنما أيضاً للإفصاح، ويؤدي هذا إلى قيام الباحث بصياغة الفرض الأول في صورته البديلة كما يلي:

- مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل إلى تخفيض جودة الأرباح التشغيلية.

## ٥-٢ إدارة عرض بنود الإيرادات في قائمة الدخل وأثرها على جودة الأرباح التشغيلية

بصورة مماثلة لإدارة عرض بنود المصروفات كمدخل لإدارة الأرباح، يمكن إدارة عرض بنود الإيرادات من خلال إعادة تويب الإيرادات غير التشغيلية التي لا ترتبط بالنشاط الرئيسي للشركة وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية. فعلى سبيل المثال، يتم إعادة تويب مكاسب بيع الأصول وتحويلها إلى إيرادات تشغيلية ليتم استخدامها في تخفيض المصروفات التشغيلية وبالتالي زيادة الدخل التشغيلي. وقد أظهر الواقع التطبيقي، قيام شركة IBM بمقابلة أرباح بيع الأصول مع المصروفات الإدارية والبيعية والعامه، وبالتالي التخفيض الشكلي لقيمة المصروفات التي ترتبط بالإيراد التشغيلي (Malikov, et al., 2018). ومن خلال العرض السابق الذي ركز على أثر تخفيض قيمة المصروفات التشغيلية التي تطرح من إيراد المبيعات في قائمة الدخل بهدف تضخيم مجمل الدخل دون التأثير على رقم صافي الربح كمنتج نهائي لقائمة الدخل، يمكن للشركات المغالاة في مجمل الربح من خلال إعادة تويب بنود الإيرادات غير التشغيلية على أنها بنود تشغيلية، وبالتالي تضخيم الدخل التشغيلي كأساس لتقييم أداء الشركات، مما يؤثر على قرارات المستثمرين في سوق رأس المال. ويستخدم مصطلح "إيرادات غير تشغيلية" للإشارة إلى تلك الإيرادات التي تحققها الشركات من الأنشطة غير التشغيلية

(مثل إيرادات الإيجار وإيرادات الفوائد) بما في ذلك الإيرادات من العناصر غير المتكررة (مثل الأرباح الناتجة عن التصرف في الأصول طويلة الأجل). بينما يتم تعريف إيرادات التشغيل على أنها مجموع إيرادات المبيعات وإيرادات التشغيل الأخرى.

وبالتالي يعتبر الدافع الرئيسي وراء قيام الشركات بهذه الممارسة لإدارة الربح من خلال إعادة تويب بنود الإيرادات التأثير على إدراك المستثمر نحو أهمية البنود في قائمة الدخل، حيث يقترح أحد المسارات البحثية قيام المستثمرين بتقييم ملائمة الأرباح بناء على ترتيب البند ضمن قائمة الدخل (Bradshaw and Sloan, 2002; Davis, 2002)، ويقترح هذا المسار البحثي اختلاف الأهمية النسبية لبنود قائمة الدخل، حيث تحوز بنود الإيرادات على وزن نسبي أعلى من وجهة نظر المستثمرين (Bartov and Mohanram, 2014).

كما يوجد مسار بحثي يؤكد على أن قدرة أي بند بقائمة الدخل على التنبؤ بالأرباح المستقبلية يتوقف على موقعه في قائمة الدخل (Fairfield, et al., 1996). وبصفة خاصة، توضح الدراسات أنه كلما كان بند الإيرادات مرتبطاً بإيراد المبيعات كلما زاد احتمال قدرته على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، وفي نفس السياق، فإن سوء تويب بنود الإيرادات يمكن توظيفه لتعظيم الإيرادات التشغيلية. وقد لاحظت دراسة (McVay, 2006) أن الشركات قد تقوم بتغيير الإيرادات غير التشغيلية من خلال إعادة التويب وتحويلها إلى إيرادات تشغيلية في قائمة الدخل، لكنها تركت هذا الموضوع لدراسات مستقبلية.

علاوة على ذلك، قدمت دراسة (Curtis, et al., 2014) بعض الأدلة على السلوك الانتهازي في الإفصاح عن الأرباح التشغيلية، حيث يتم إدراج الإيرادات غير التشغيلية ضمن الإيرادات التشغيلية خاصة عندما تسمح لهم هذه الممارسة بتحقيق المستوى السائد للأرباح في نشاط معين.

كما تدلل دراسة (Malikov, et al., 2018) على ممارسات إعادة تويب بنود قائمة الدخل المتعلقة بالإيرادات لعينة من الشركات البريطانية قدرها ١٢٨٠٤ شركة في الفترة من ١٩٩٤ وحتى عام ٢٠١٤. وقد استنتجت الدراسة تطبيق الشركات لأسلوب إعادة تويب بنود الإيرادات غير التشغيلية إلى إيرادات تشغيلية بهدف تضخيم الإيرادات التشغيلية. كما يعقب التزام الشركات الاجباري بمعايير التقارير المالية الدولية زيادة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تويب الإيرادات، وهو ما يتسق مع ما توفره معايير التقارير المالية الدولية من توسيع نطاق المعالجة المحاسبية لبنود الإيرادات. كما أظهرت الاختبارات الإضافية أن هذه الممارسة أكثر انتشاراً في الشركات التي تفصح عن خسائر تشغيلية أو تنمو بمعدل منخفض.

وقد يكون لدى الشركة دوافع للتلاعب في تبويب بنود الإيرادات وتضخيمها في قائمة الدخل بصورة أكبر من التلاعب في تبويب بنود المصروفات، وذلك لأن الزيادة في الإيرادات التشغيلية توفر قيمة معلوماتية للمستثمرين بصورة أكبر من الانخفاض في المصروفات التشغيلية (Ertimur, et al., 2004; Marquardt and Wiedman, 2003). علاوة على ذلك، يركز المحللون في توقعاتهم على التنبؤ بالإيرادات التشغيلية بالإضافة إلى الأرباح التشغيلية. ويمكن للمديرين تلبية تحقيق تلك التوقعات من خلال التلاعب في تبويب الإيرادات من خلال إعادة تبويب الإيرادات غير التشغيلية إلى إيرادات المبيعات التشغيلية بدلاً من تغيير تبويب المصروفات التشغيلية كمصروفات غير تشغيلية (غير متكررة).

وقد أكدت دراستا (Kinney and Trezevant, 1997; Weiss, 2001) بأن من المرجح أن تقوم الشركات بتخفيض المكاسب غير المتكررة للتأثير في سلوك وتصورات المستثمرين من خلال تقديم اشارات بأن الأرباح التشغيلية المفصح عنها تستند بشكل رئيسي إلى العمليات التشغيلية المتكررة والمستمرة، حيث تقوم هذه الشركات بتخفيض المكاسب المؤقتة وتحويلها إلى الإيرادات التشغيلية. كما تؤكد دراستا (Gunny, 2010; Roychowdhury, 2006) بأنه قد يتم تضخيم الإيرادات التشغيلية من خلال إدارة الأرباح المستندة إلى أنشطة حقيقة باستخدام وسائل مثل تخفيض اسعار بيع المنتجات، أو تقديم شروط ائتمان أكثر تساهلاً.

ويتفق الباحث مع دراسة (Malikov, et al., 2018) في أن الشركات قد يكون لديها دوافع لتلاعب بتبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية واستخدامها في تضخيم بنود الإيرادات التشغيلية، وكذلك للتلاعب بتبويب بنود المصروفات التشغيلية بتبويبها ضمن بنود المصروفات غير التشغيلية وذلك للأسباب التالية:

أولاً، ان التلاعب بتبويب بنود الإيرادات يضخم الإيرادات التشغيلية، بينما أن التلاعب بتبويب المصروفات التشغيلية يخفض المصروفات التشغيلية. ومن المرجح أن يكون تضخيم الإيرادات التشغيلية أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بتخفيض المصروفات التشغيلية. ويؤكد ذلك، ما توصلت إليه دراسة (Ertimur, et al., 2003) بأن المستثمر يعطي قيمة لكل دولار زيادة في الإيرادات التشغيلية ويمثل له مفاجأة بصور أكبر من كل دولار تخفيض في المصروفات التشغيلية. وفي نفس السياق، تؤكد دراسة (Davis, 2002) بأن المجاميع الفرعية لإيراد المبيعات تحوز على اهتمام المستثمر وكذلك لنبود الإيرادات المرتبطة ارتباطاً لصيقاً بإيراد المبيعات. وتفتتح تلك النتائج أن المجموع الفرعي للإيرادات التشغيلية هو أحد المؤشرات التي يأخذها المستثمر في الاعتبار عند تقييم الأداء المالي للشركة.

ثانياً، لا يهتم المحللون الماليون فقط بالتنبؤ بالدخل التشغيلي ولكن أيضاً بالتنبؤ بإيراد المبيعات أو إيراد الخدمات، ويعني ذلك، أنه ضمناً إذا تلاعبت إدارة الشركة بتبويب بنود الإيرادات فيمكنها تحقيق التوقعات المرتبطة بالإيرادات والدخل التشغيلي، بينما لا يساعد التلاعب بتبويب بنود المصروفات إدارة الشركة على تحقيق تلك التوقعات.

ثالثاً، أن الشركات التي تحقق مكاسب عن عمليات غير متكررة من المحتمل أن تقوم بتخفيضها لإرسال إشارات لأصحاب المصلحة ومنهم المستثمرين بأن دخل الشركة يعتمد بصفة أساسية على الدخل التشغيلي. ويمكن لمثل هذه الشركات تخفيض تلك المكاسب المؤقتة من خلال إعادة تبويبها كإيرادات تشغيلية. وقد توصلت دراسة (Kinney and Trezevant, 1997) إلى أن الشركات التي تحقق مكاسب من عمليات غير متكررة، تفضل أن تفصح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بدلاً من قائمة الدخل لتحويل الانتباه عن الطبيعة المؤقتة لتلك العمليات.

رابعاً، أن إظهار المكاسب من العمليات غير المتكررة كجزء من الأنشطة غير التشغيلية يخفض الأرباح التشغيلية بما لا يسمح للشركة لتحقيق مستويات الأرباح التشغيلية المستهدفة، ولكن إعادة تبويب المكاسب المؤقتة ضمن الإيرادات التشغيلية، يساعد الشركة على تحقيق مستويات الأرباح التشغيلية المستهدفة. وهو ما أكدت عليه دراسة (Hsu and Kross, 2011) بأن الشركات بصفة عامة تقوم بإعادة تبويب المكاسب المؤقتة غير المتكررة ضمن الأرباح التشغيلية، وبصفة خاصة عندما يساعد إعادة تبويب تلك البنود على تحقيق المستويات المستهدفة من الأرباح التشغيلية. وبصورة مشابهة، قدمت دراسة (Curtis, et al., 2014) أدلة على أن بعض المديرين يفصحون صراحة عن الأرباح التشغيلية ولكنهم يستبعدون المصروفات غير المتكررة، بينما يقومون بتضمين المكاسب المؤقتة ضمن هذه الأرباح.

خامساً، أنه على الرغم تناول الأبحاث المحاسبية على نطاق واسع لممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات والأنشطة الحقيقية، إلا أن إدارة الأرباح من خلال إعادة تبويب بنود قائمة الدخل لم تلقى الاهتمام الكافي حيث يمثل فرصة حقيقية متاحة للمديرين للتلاعب بالأرباح لتتوافق مع توقعات المستثمرين والمحللين الماليين، وتجنب فرض عقوبات سوقية نتيجة لانخفاض الأرباح التشغيلية.

وتقترح الحجج السابقة والتي ساقها الباحث بأن الشركات يكون لديها دوافع للانخراط في التلاعب ببنود الإيرادات في قائمة الدخل. وتقدم دراسة (Malikov, et al., 2018) دليلاً على أن إعادة تبويب بنود الإيرادات في قائمة الدخل هو الأكثر انتشاراً بين الشركات التي تفصح عن خسائر تشغيلية أو ينخفض معدل النمو لديها، والتي تريد تضخيم الأرباح التشغيلية من خلال إدارة عرض بنود الإيرادات،

ويتوقع أن يؤدي هذا إلى تخفيض جودة الأرباح التشغيلية، وبالتالي يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثاني للبحث في صورته البديلة كما يلي:

- مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، يؤدي قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود الإيرادات في قائمة الدخل إلى تخفيض جودة الأرباح التشغيلية.

٣-٥ نماذج قياس إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل

١-٣-٥ قياس إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل

نموذج (McVay, 2006)

تقوم فكرة هذا النموذج على أساس أن قيام المديرين بإعادة تبويب المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن عناصر المصروفات غير المتكررة، فإنهم بذلك يضخمون الأرباح التشغيلية بصورة مصطنعة، وبالتالي توقعت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الأرباح التشغيلية غير المتوقعة الناتجة عن إعادة التبويب وحجم عناصر المصروفات غير المتكررة التي تطرح من صافي الدخل التشغيلي. وبناء على هذه الفكرة، قد توصلت دراسة (McVay, 2006) إلى وجود إعادة تبويب للمصروفات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار التالي لقياس الأرباح التشغيلية المتوقعة.

$$CE_{it} = \beta_0 + \beta_1 CE_{it-1} + \beta_2 ATO_{it} + \beta_3 ACCRUALS_{it} + \beta_4 \Delta SALES_t + \beta_5 NEG\Delta SALES_t + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots(1)$$

حيث أن:

$CE_{it}$  = (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة - المصروفات العامة الادارية والبيعية) // المبيعات.

$CE_{it-1}$  = الأرباح التشغيلية للشركة (i) عن الفترة (t-1)

$ATO_{it}$  = معدل دوران الأصول للشركة (i) في الفترة (t) ويحسب بقسمة المبيعات على متوسط صافي

الأصول التشغيلية  $((Sales_{it} / ((NOA_{it} + NOA_{it-1}) / 2))$

ويتم حساب صافي الأصول التشغيلية (NOA) كفرق بين صافي الأصول التشغيلية وصافي الالتزامات التشغيلية، كما يتم حساب صافي الأصول التشغيلية بطرح النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل من إجمالي الأصول، أما صافي الالتزامات التشغيلية فتحسب بالفرق بين إجمالي الأصول مطروحاً منه إجمالي القروض والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (القيمة الدفترية للأسهم العادية والممتازة) وكذلك قيمة حقوق الأقلية.

$ATO_{it}$  = معدل دوران الأصول (المبيعات/متوسط الأصول التشغيلية).

$\Delta SALES_{it}$  = نسبة التغير في المبيعات من السنة (t-1) إلى السنة (t)، وتحسب كما يلي:

$\Delta SALES_{it}$  = (المبيعات عن الفترة t - المبيعات عن الفترة t-1) / (المبيعات عن الفترة t-1)

$NEG\Delta SALES_{it}$  = (1) إذا كان نسبة التغير في المبيعات سالبة وتساوي (صفر) بخلاف ذلك.

$ACCRUALS_{it}$  = الاستحقاقات التشغيلية للفترة (t) وتحسب (صافي الدخل قبل البنود غير العادية -

التدفقات النقدية من النشطة التشغيلية)/المبيعات.

$UECE_{it}$  = الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وتحسب بالفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح

التشغيلية المتوقعة

$Si_{it}$  = بنود عناصر المصروفات غير المتكررة التي تطرح من الدخل التشغيلي/ المبيعات

ويشتمل نموذج الأرباح التشغيلية على الأرباح التشغيلية للفترة السابقة ( $CE_{it-1}$ ) لأنه من المحتمل

أن تستمر الأرباح التشغيلية بدون تغيير، كما تم تضمين معدل دوران الأصول ( $ATO_{it}$ ) كمتغير

رقابي، حيث استنتجت الدراسات السابقة وجود علاقة عكسية بين معدل دوران الأصول مع هامش

الربح (Nissim and Penman 2001)، وذلك لأن تعريف الأرباح التشغيلية يقترب إلى حد كبير

من تعريف هامش الربحية، ولكن من المتوقع أن تكون علاقة معدل دوران الأصول بالأرباح التشغيلية

غير المتوقعة علاقة طردية.

ونظراً لأن الأرباح التشغيلية يتم قسمتها على المبيعات، لذلك تم تضمين نمو المبيعات (التغير في

المبيعات  $\Delta Sales_{it}$ ) لأنه مع نمو المبيعات تنخفض التكاليف الثابتة لكل دولار من المبيعات، كما تم

تضمين  $NEG\Delta SALES_{it}$  للسماح للميل بأن يختلف بين الزيادة والانخفاض في المبيعات.

ويتم تشغيل هذا النموذج على مستوى الصناعة والسنة المالية، حيث تقيس القيم المتوقعة من

النموذج القيمة المتوقعة للأرباح التشغيلية  $CE_{it}$ ، والفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية التي يتم الإفصاح

عنها في قائمة الدخل والأرباح التشغيلية المتوقعة يعبر عن الأرباح التشغيلية غير المتوقعة

( $UECE_{it}$ ).

وإذا قام المديرين بإعادة تبويب المصروفات التشغيلية إلى عناصر المصروفات غير المتكررة،

فإننا نتوقع علاقة إيجابية بين الأرباح التشغيلية غير المتوقعة وحجم العناصر الخاصة التي يتم طرحها

من الأرباح التشغيلية، ولتوثيق هذه العلاقة، في الخطوة الثانية. قامت دراسة (McVay, 2006)

بتقدير معادلات الانحدار التالية:

$$UECE_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \%SI_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2a)$$

$$UE\Delta CE_{it+1} = \alpha_0 + \alpha_1 \%SI_{it} + \varepsilon_{it} \quad (2b)$$

إذ أنه في المعادلة الأولى 2a، يكون من المتوقع أن يكون المعامل  $\alpha_1$  موجباً إذا حدث إعادة تبويب لعناصر المصروفات. ومع ذلك، قد تواجه الشركات وجود عناصر مصروفات تدرج في البنود الخاصة ناتجة عن إعادة الهيكلة، أو أي حدث اقتصادي آخر يؤدي إلى تحسين حقيقي في الأداء. لاستبعاد مثل هذا التفسير البديل، تم عمل معادلة انحدار للتغيرات غير المتوقعة المستقبلية في الأرباح التشغيلية مع بنود المصروفات الخاصة مع توقع أن يكون المعامل سالباً. والأساس المنطقي لذلك هو أنه من المتوقع أن تشهد الشركات التي تقوم بإعادة تبويب بنود المصروفات التشغيلية تغييراً أقل من المتوقع في الأرباح التشغيلية في العام (t+1) مع وجود عناصر مصروفات خاصة كبيرة في العام (t).

### ٥-٣-٢ قياس إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود الإيرادات في قائمة الدخل

تتوقع دراسة (Malikov, et al., 2018) بأن يتم تضخيم الإيرادات التشغيلية في السنة التي لا يتم فيها الإفصاح عن بنود الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية، حيث تم وضع نموذج لمستوى الإيرادات التشغيلية وتم توقع أن الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة (الإيرادات التشغيلية المفصح عنها مطروحا منها الإيرادات التشغيلية المتوقعة، مع العلم أن الإيرادات التشغيلية الفعلية تتمثل في إيرادات المبيعات بالإضافة إلى الإيرادات التشغيلية الأخرى) عن السنة (t) تزيد مع انخفاض الإيرادات غير التشغيلية في نفس السنة، إذا اعتمد المديرون على إدارة الأرباح من خلال سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات. وبالتالي، نحن نتوقع أن الشركات التي تعتمد على إدارة عرض بنود الإيرادات يرتفع بها الإيرادات التشغيلية الفعلية عن المتوقعة في السنة (t). والتفسير البديل للعلاقة العكسية بين الإيرادات غير التشغيلية والإيرادات التشغيلية غير المتوقعة قد يرجع إلى أسباب اقتصادية حقيقية. وقد تم التمييز بين النوعين من التفسيرات (سوء التبويب، الأسباب الاقتصادية) باستخدام المنهجية التي اعتمدت عليها دراسة (McVay, 2006)، من خلال اختبار ما إذا كانت الزيادة في الإيرادات التشغيلية تستمر في الفترات التالية.

نموذج (١) التنبؤ بالمستوى المتوقع من الإيرادات التشغيلية:

$$\frac{OR_{i,t}}{AT_{i,t-1}} = \alpha_0 + \beta_1 \frac{1}{AT_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{OR_{i,t-1}}{AT_{i,t-2}} + \beta_3 MTB_{i,t-1} + \beta_4 \frac{AR_{i,t-1}}{AT_{i,t-2}} + \beta_5 \frac{AR_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + e_{i,t} \quad \dots\dots\dots (3)$$

حيث أن:

$OR_{i,t}$  تمثل الإيرادات التشغيلية للشركة (i) عن السنة (t)، ويتم تعريفها على أنها مجموع إيرادات المبيعات بالإضافة إلى الإيرادات التشغيلية الأخرى.

$AT_{i,t-1}$  تمثل إجمالي الأصول للشركة (i) في نهاية السنة (t-1).

$MTB_{i,t-1}$  تمثل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة (i) في نهاية السنة (t-1).

$AR_{i,t}$  تمثل قيمة حساب المدينين للشركة (i) في نهاية السنة (t).

وتم بناء النموذج (٣) استناداً إلى العوامل التي من المحتمل أن تؤثر في المستوى المتوقع للإيرادات التشغيلية، والمتغير الرئيسي الأول هو الإيرادات التشغيلية عن السنة السابقة ( $OR_{i,t-1}$ ) وتم تضمين هذا المتغير للتحقق من مدى ثبات واستمرار الإيرادات التشغيلية، بما يتوافق مع المدخل المستخدم في دراسة (McVay, 2006) حيث استخدمت الأرباح التشغيلية في السنة السابقة للتنبؤ بالأرباح التشغيلية الحالية. وبصورة عامة، من المحتمل أن تكون الإيرادات التشغيلية في السنة السابقة أفضل متغير بديل للتنبؤ بالإيرادات التشغيلية في السنة التالية. كما تم إضافة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للتحكم في فرص النمو بالنسبة للشركات التي ترتفع بها فرص النمو. كذلك تم إضافة متغير حساب المدينين في نهاية السنة السابقة ( $AR_{i,t-1}$ ) وذلك لأن دراسة (Sloan, 1996) استنتجت وجود علاقة عكسية بين الاستحقاقات ومستوى أداء الأرباح المستقبلي، كما ترتبط حسابات المدينين ارتباطاً وثيقاً بالإيرادات التشغيلية.

كما أن الشركات التي ترتفع فيها الإيرادات التشغيلية بصورة غير طبيعية من المحتمل أن ترتفع بها قيمة حسابات المدينين، ولذا تم تضمين قيمة حسابات المدينين في الفترة الحالية ( $AR_{i,t}$ ) كمتغير في النموذج. والأكثر من ذلك، قد يرجع ارتفاع قيمة حسابات المدينين إلى إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات، وبالتالي تضمين هذا المتغير للتحقق من الزيادة في الإيرادات التشغيلية الناتجة عن إدارة عرض بنود الإيرادات.

ويتم حساب إيرادات التشغيل غير المتوقعة كفرق بين الإيرادات التشغيلية المفصح عنها (الفعلية) والإيرادات التشغيلية المتوقعة والتي يتم تقديرها باستخدام معاملات النموذج (١).

## نموذج الانحدار: (٢)

ينص الفرض الثاني على قيام الشركات بتصنيف الإيرادات غير التشغيلية ضمن الإيرادات التشغيلية، وذلك لأننا نتوقع أن الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة تزيد مع انخفاض الإيرادات غير التشغيلية إذا اعتمد المديرون على إدارة عرض بنود الإيرادات، وتم تكوين هذا النموذج لاختبار تلك الفرضية:

$$UEOR_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 NOR_{i,t} + \alpha_2 ACFO_{i,t} + \alpha_3 ADISX_{i,t} + \alpha_4 APROD_{i,t} + \alpha_5 AAC_{i,t} + \epsilon_{i,t} \quad \dots(4)$$



حيث أن:

$UEOR_{i,t}$  تمثل الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة للشركة (i) عن السنة (t).  
 $NOR_{i,t}$  تمثل الإيرادات غير التشغيلية للشركة (i) عن السنة (t)، وتم تعريفها على أنها بنود الإيرادات الخاصة التي يترتب عليها زيادة الدخل ودخل العمليات غير المستمرة بالإضافة إلى مكاسب صرف العملات الأجنبية والفوائد والدخل المرتبط بها بالإضافة إلى الإيرادات غير التشغيلية الأخرى بما فيها إيرادات الأيجار مقسومة على إجمالي الأصول في نهاية السنة السابقة  $lagged\ total\ assets$ . وبالتالي نتنبأ بوجود معامل سلمي للمعلمة (a1) في معادلة الانحدار.

ولأغراض رقابة ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية التي قد تؤثر على الإيرادات التشغيلية، تم إضافة ثلاثة متغيرات بديلة والتي تتمثل في المستويات غير الطبيعية للتدفقات النقدية من العمليات ( $ACFO_{i,t}$ )، والمستويات غير الطبيعية من المصروفات الاختيارية ( $ADISX_{i,t}$ )، والمستويات غير الطبيعية من التكاليف الانتاجية ( $APROD_{i,t}$ )، كما تم إضافة المستويات غير الطبيعية من الاستحقاقات ( $AAC_{i,t}$ ) كمتغير بديل لرقابة ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات، وأخيراً تم إضافة متغير مؤشر السنة لرقابة آثار التوقيت الزمني.

$$\frac{CFO_{i,t}}{AT_{i,t-1}} = \alpha_0 + \beta_1 \frac{1}{AT_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{S_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + \beta_3 \frac{\Delta S_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + e_{i,t} \quad \dots(5)$$

$$\frac{DISX_{i,t}}{AT_{i,t-1}} = \alpha_0 + \beta_1 \frac{1}{AT_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{S_{i,t-1}}{AT_{i,t-1}} + e_{i,t} \quad \dots(6)$$

$$\frac{PROD_{i,t}}{AT_{i,t-1}} = \alpha_0 + \beta_1 \frac{1}{AT_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{S_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + \beta_3 \frac{\Delta S_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + \beta_4 \frac{\Delta S_{i,t-1}}{AT_{i,t-1}} + e_{i,t} \quad \dots(7)$$

مع العلم بأن كلاً من ( $ACFO_{i,t}$ ,  $ADISX_{i,t}$ ,  $APROD_{i,t}$ ) تمثل قيمة البواقي في معادلات الانحدار السابقة، حيث أن:

$CFO_{i,t}$  تمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) عن السنة (t).

$AT_{i,t-1}$  تمثل إجمالي الأصول للشركة (i) في نهاية السنة (t-1).

$S_{i,t}$  تمثل إيراد المبيعات للشركة (i) عن السنة (t).

$DISX_{i,t}$  تمثل المصروفات الاختيارية (المصروفات العامة والإدارية والبيعية ومصروفات البحوث والتطوير) للشركة (i) عن السنة (t).

$PROD_{i,t}$  تمثل التكاليف الانتاجية للشركة (i) في السنة (t)، وتعرف على أنها تكلفة المبيعات مضافاً إليها التغير في المخزون.

أما المتغير  $AAC_{i,t}$  فيمثل قيمة البواقي في معادلة الانحدار التالية:

$$\frac{TA_{i,t}}{AT_{i,t-1}} = \alpha_0 + \beta_1 \frac{1}{AT_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{\Delta SA_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + \beta_3 \frac{PPE_{i,t}}{AT_{i,t-1}} + e_{i,t} \quad \dots(8)$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$  تمثل إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في السنة (t) وتحسب بالأرباح قبل كل من البنود غير العادية (الاستثنائية) والعمليات غير المستمرة مطروحاً منها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

$AT_{i,t-1}$  تمثل إجمالي الأصول للشركة (i) في نهاية السنة (t-1).

$\Delta SA_{i,t}$  تمثل التغير في المبيعات مطروحاً منها التغير في حسابات المدينين.

$PPE_{i,t}$  تمثل القيمة الاجمالية للممتلكات والمعدات والآلات.

ويخصص الجدول رقم (1) التالي توصيف وقياس المتغيرات المتعلقة بنماذج الانحدار السابقة.

جدول (1) توصيف وقياس المتغيرات		
المتغير	الرمز	التوصيف وطريقة القياس
جودة الأرباح التشغيلية	$UECE_{it}$	يستند الباحث في قياس جودة الأرباح التشغيلية إلى الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كفرق بين الأرباح التشغيلية الفعلية والأرباح التشغيلية المتوقعة على مستوى قطاع معين في الصناعة، حيث يعكس زيادة الفرق بينهما ممارسات إدارة الأرباح.
الأرباح التشغيلية الفعلية للفترة (t)	$CE_{it}$	وتحسب الأرباح التشغيلية الفعلية للشركة (i) خلال الفترة (t) كما يلي: (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة - المصروفات العامة الادارية والبيعية) / المبيعات.
الأرباح التشغيلية الفعلية للفترة (t-1)	$CE_{it-1}$	وتحسب بنفس طريقة حساب الأرباح التشغيلية الفعلية للفترة (t).
المصروفات الخاصة غير المتكررة	$Si_{it}$	ويتم حسابها بقسمة (بنود عناصر المصروفات غير المتكررة التي تطرح من الدخل التشغيلي/ المبيعات).
نسبة التغير في المبيعات	$\Delta SALES_{it}$	وتحسب كما يلي: (المبيعات عن الفترة t - المبيعات عن الفترة t-1) / المبيعات في الفترة t-1.
اتجاه نسبة التغير في المبيعات	$NEG\_ \Delta SALES_{it}$	متغير وهمي، يأخذ القيمة (1) إذا كان نسبة التغير في المبيعات سالبة والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.

وتحسب على أساس (صافي الدخل قبل البنود غير العادية - التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) / المبيعات.	ACCRUALS <sub>it</sub>	الاستحقاقات التشغيلية
ويحسب بقسمة المبيعات على متوسط صافي الأصول التشغيلية ( وتحسب الأصول التشغيلية كفرق بين الأصول التشغيلية والالتزامات التشغيلية، وتحسب الأصول التشغيلية بطرح النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل من إجمالي الأصول، أما صافي الالتزامات التشغيلية فتحسب بالفرق بين إجمالي الأصول مطروحاً منه إجمالي القروض والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (القيمة الدفترية للأسهم العادية والممتازة) وكذلك قيمة حقوق الأقلية.	ATO <sub>it</sub>	معدل دوران الأصول
الإيرادات التشغيلية للشركة (i) عن السنة (t-1) وتحسب بمجموع إيرادات المبيعات بالإضافة إلى الإيرادات التشغيلية الأخرى.	OR <sub>i,t-1</sub>	الإيرادات التشغيلية للشركة
إجمالي الأصول للشركة (i) في نهاية السنة (t).	AT <sub>i,t</sub>	إجمالي الأصول
يتم استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية Market-to-Book value للتعبير عن فرص النمو المتاحة أمام الشركة. ويتم قياس هذا المتغير بقسمة سعر الإقبال لسهم الشركة في نهاية السنة المالية على القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة المالية.	MTB <sub>i,t-1</sub>	نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية
وهي تمثل قيمة حسابات المدينين وأوراق القبض للشركة في نهاية الفترة (t)	AR <sub>i,t</sub>	قيمة حسابات المدينين
وتحسب بالفرق بين الإيرادات التشغيلية الفعلية والإيرادات التشغيلية المتوقعة لكل شركة على مستوى قطاع معين.	UEOR <sub>i,t</sub>	الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة
تمثل بنود الإيرادات الخاصة التي يترتب عليها زيادة الدخل ودخل العمليات غير المستمرة بالإضافة إلى مكاسب صرف العملات الأجنبية والفوائد والدخل المرتبط بها بالإضافة إلى الإيرادات غير التشغيلية الأخرى بما فيها إيرادات الإيجار مقسومة على إجمالي الأصول في السنة السابقة	NOR <sub>i,t</sub>	الإيرادات غير التشغيلية
تمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) عن الفترة (t)	CFO <sub>i,t</sub>	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
تمثل المصروفات الاختيارية (المصروفات العامة والإدارية والبيعية ومصروفات البحوث والتطوير) للشركة (i) عن السنة (t).	DISX <sub>i,t</sub>	المصروفات الاختيارية

تمثل التكاليف الانتاجية للشركة (i) عن السنة (t)، وتعرف على أنها تكلفة المبيعات مضافاً إليها التغير في المخزون.	$PROD_{i,t}$	التكاليف الانتاجية
تمثل إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) عن السنة (t) وتحسب بالأرباح قبل كل من البنود غير العادية (الاستثنائية) والعمليات غير المستمرة مطروحاً منها التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	$TA_{i,t}$	اجمالي الاستحقاقات
تمثل التغير في المبيعات مطروحاً منها التغير في حسابات المدينين.	$\Delta SA_{i,t}$	التغير في المبيعات
تمثل القيمة الاجمالية للممتلكات والمعدات والآلات.	$PPE_{i,t}$	قيمة الممتلكات
متغير تابع لقياس قيمة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وهي تمثل المستويات غير الطبيعية للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.	$ACFO_{i,t}$	
متغير تابع لقياس قيمة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وهي تمثل المستويات غير الطبيعية من المصروفات الاختيارية	$ADISX_{i,t}$	
متغير تابع لقياس قيمة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وهي تمثل المستويات غير الطبيعية من التكاليف الانتاجية	$APROD_{i,t}$	
متغير تابع لقياس قيمة إدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات وذلك لفصلها عن الجزء المتعلق بإدارة الارباح من خلال تعمد سوء التنبؤ.	$AAC_{i,t}$	

## ٦ - الدراسة التطبيقية

في ضوء الإطار النظري للدراسة الذي تناوله الباحث، تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار فرضي الدراسة وذلك من خلال تحديد كل من مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، ونموذجي قياس المتغيرات وكيفية جمع البيانات وأسلوب التحليل، والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة، وذلك كما يلي:

### ٦-١ مجتمع وعينة الدراسة

يركز مجتمع الدراسة على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠١٨. وقد بلغ متوسط عدد الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة عدد (٢٤٣) شركة وفقاً للتقرير السنوي للبورصة المصرية<sup>(4)</sup> عام

(4) <https://www.mubasher.info/analysis-tools/most-active-volume/EGX>

٢٠١٨. وقد تم اختيار قطاع العقارات كأحد القطاعات الكبيرة ضمن الشركات المدرجة، حيث بلغت الشركات المدرجة في عام ٢٠١٨ عدد ٢٨ شركة. وتضم عينة الدراسة الشركات التي تحقق مجموعة من المعايير والتي تتمثل في توافر البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨، وألا تكون أسهم الشركة قد تم إيقافها عن التداول خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن تكون أسهم الشركة محل الاختيار نشطة، وقد أسفرت تلك المعايير عن اختيار عينة مكونة ١٩ شركة، بنسبة ٦٧.٨٦% من شركات قطاع العقارات، وبالتالي يبلغ عدد مفردات عينة الدراسة (١٣٣) مفردة.

## ٦-٢ أساليب جمع وتحليل البيانات ونوع الاختبارات التي تم الاعتماد عليها

تم الاعتماد على البيانات الواردة في القوائم المالية السنوية للشركات المساهمة المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية. كما تم الاعتماد على حزمة البرامج الإحصائية الاجتماعية (SPSS22).

وقد اعتمد الباحث على الاختبارات التالية:

أ- اختبار كولمجروف سمرنوف (Kolmogrov- Smirnov) وذلك لتحديد نوع التوزيع الذي تتبعه المتغيرات سواء كان توزيعاً طبيعياً أو غير طبيعي.

ب- استخدام أسلوب معامل الارتباط لبيرسون (Pearson Correlation) وذلك لمعرفة قوة واتجاه ودلالة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

ج- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: وذلك من خلال استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد نطاق البيانات من خلال إيجاد الحد الأعلى والأدنى لقيم الدراسة.

د- استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، وقد تم استخدامه للتحقق من وجود علاقة سببية لأثر قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود المصروفات، وأيضاً إدارة عرض بنود الإيرادات في قائمة الدخل علي جودة الأرباح التشغيلية، وكذلك التعرف علي درجة وطبيعة هذه العلاقة.

## ٦-٣ اختبار صلاحية بيانات المتغيرات وفروض الدراسة

### ٦-٣-١ اختبار صلاحية بيانات متغيرات الدراسة

لكي يقوم الباحث باختبار فروض الدراسة، فإن ذلك يتطلب فحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، من خلال إجراء بعض الاختبارات مثل اختبار مدى تبعية بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وإجراء اختبار للكشف عن وجود مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

## ٦-٣-١-١ اختبار مدى توافر التوزيع الطبيعي (Test for Normality)

ويستخدم لمعرفة التوزيع الإحصائي للمجتمع الذي سحبت منه العينة. وقد تم الاعتماد على اختبار كولمجراف سمرنوف (K-S) (Kolmogorov – Smirnov) والموضح بالجدول رقم (٢)، والذي يقوم باختبار فرض العدم بأن المجتمع المسحوب منه العينة يتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرض البديل بأن المجتمع المسحوب منه العينة لا يتبع التوزيع الطبيعي. ويتم اتخاذ قرار بناء على قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) بالنسبة الى مستوى المعنوية ( $\alpha$ )، فإذا كانت (Sig) أكبر من ( $\alpha$ ) فإن هذا يعنى قبول فرض العدم بأن بيانات المجتمع المسحوب منه العينة تتبع التوزيع الطبيعي، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية (Parametric Tests).

## جدول (٢) نتائج اختبار (كولمجراف سمرنوف)

## لاختبار مدى تبعية المتغير التابع للتوزيع الطبيعي

القرار	مستوى الدلالة الإحصائية Asymp(Sig)	قيمة إحصاء الاختبار (z)	المتغير التابع
طبيعي	٠.٠٩٢	٠.٦٤٠	الأرباح التشغيلية
طبيعي	٠.٠٩٩	١.٢٢٥	الأرباح التشغيلية غير المتوقعة
طبيعي	٠.٠٦٦	١.٣٠٧	التغيرات غير المتوقعة في الأرباح التشغيلية
طبيعي	٠.٤٧٨	٠.٧٢٩	الإيرادات التشغيلية
غير طبيعي	٠.٠٠٠	٢.١١٣	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
غير طبيعي	٠.٠٠٠	٢.٦٠٨	المصروفات الاختيارية
طبيعي	٠.٠٦٥	١.٢٣٢	التكاليف الانتاجية للشركة
غير طبيعي	٠.٠٠٢	١.٨٩٤	اجمالي الاستحقاقات للشركة
طبيعي	٠.١٠٦	١.٢١٢	الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة

أما إذا كانت (Sig) أقل من ( $\alpha$ ) فإن هذا يعنى قبول الفرض البديل بأن بيانات المجتمع المسحوب منه العينة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات اللامعلمية (Non-Parametric Tests)، أو نقوم بعمل بعض التحويلات على المتغيرات غير الطبيعية مثل التحويلة اللوغاريتمية أو الأسية أو تحويلة الجذر التربيعي أو تحويلة (Box-Cox Transformation) أو غيرها من التحويلات لتصحيح مشكلة عدم الطبيعية أو الاعتدالية (القحطاني، ٢٠١٥، ص ٢٦٢)، ومن ثم يمكن استخدام الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية وذلك لأن الأساليب الإحصائية المعلمية تعتبر أقوى من الأساليب اللامعلمية إذا توافرت افتراضاتها. ومن ناحية أخرى فإن شرط الطبيعية للمتغير التابع هو أمر ضروري لدراسة تأثير

بعض المتغيرات التفسيرية عليه. وقد قام الباحث بتطبيق اختبار (K-S) على المتغير التابع كما هو موضح في الجدول (أ٢).

ويوضح الجدول (أ٢) أن مستوى الدلالة الإحصائية (Sig) للمتغيرات التابعة (الأرباح التشغيلية، والأرباح التشغيلية غير المتوقعة، والتغيرات غير المتوقعة المستقبلية في الأرباح التشغيلية، والإيرادات التشغيلية، والتكاليف الانتاجية للشركة، والإيرادات التشغيلية غير المتوقعة) هي علي الترتيب (٠.٠٩٢ - ٠.٠٩٩ - ٠.٠٦٦ - ٠.٤٧٨ - ٠.٠٦٥ - ٠.١٠٦) وبمقارنة هذه القيم بمستوي المعنوية ( $\alpha=0.05$ )، نجد أن قيمة (Sig) الخاصة بكل منهم أكبر من مستوي المعنوية ( $\alpha$ )، وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، أما بالنسبة للمتغيرات التابعة (التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والمصروفات الاختيارية، واجمالي الاستحقاقات للشركة) فنجد أن قيمة مستوي الدلالة (Sig) لها هي علي الترتيب (٠.٠٠٠ - ٠.٠٠٠ - ٠.٠٠٢) وهو أقل من قيمة ( $\alpha$ ) وبالتالي فإن هذه المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ومن ثم فإن الأمر يتطلب إجراء أحد التحويلات علي قيم هذه المتغيرات وذلك لتصحيح مشكلة الاعتدالية. وبإجراء التحويلة اللوغاريتمية علي قيم هذه المتغيرات ثم إجراء اختبار (K-S) مرة أخرى وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (ب٢):

جدول (ب٢) نتائج اختبار (كولمجروف سمرنوف) لاختبار الطبيعية وذلك بعد إجراء التحويلة اللوغاريتمية علي المتغيرات

القرار	مستوى الدلالة الإحصائية Asymp(Sig)	قيمة إحصاء الاختبار (z)	المتغير التابع
طبيعي	٠.٢٢٠	١.٠٥٠	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
طبيعي	٠.١٠٠	١.٢٢٥	المصروفات الاختيارية
طبيعي	٠.٤٩٣	٠.٨٣٢	اجمالي الاستحقاقات للشركة

ومن الجدول (ب٢) نجد أن مستوي الدلالة الإحصائية (Sig) للمتغيرات ( التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، المصروفات الاختيارية، اجمالي الاستحقاقات للشركة) يبلغ علي الترتيب (٠.٢٢٠ - ٠.١٠٠ - ٠.٤٩٣) وذلك بعد عمل التحويلة اللوغاريتمية وهي قيم أكبر من مستوي المعنوية ( $\alpha=0.05$ )، وبالتالي يتم قبول الفرض العدمي القائل بان قيم هذه المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن الاعتماد علي الأساليب الإحصائية الخاصة بالاختبارات المعلمية ومن ثم استخدام نموذج الانحدار.

## ٦-٣-١-٢ اختبار الازدواج الخطي (Multicollinearity)

من الشروط الهامة أيضاً قبل عملية التقدير هو التأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي "الارتباط الخطي المتعدد المشترك" (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، ويتم ذلك من خلال فحص مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix) أي فحص الارتباط بين كل متغيرين مستقلين، حيث يتفق الإحصائيون على أن مشكلة الازدواج الخطي تعتبر موجودة إذا كانت قيمة معامل الارتباط الخطي بين متغيرين أكبر من (٠.٧)، أو يمكن أيضاً استخدام مؤشر معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) ونسبة التباين المسموح به (Tolerance) ولكن بعد عملية التقدير، فإذا كانت قيمة (VIF) أكبر من (١٠)، أو قيمة (Tolerance) أقل من (٠.٠٥)، فإن ذلك يعنى وجود مشكلة الازدواج الخطي، والتي تكون لها آثار على تقدير قيم معاملات نماذج الدراسة حيث تضخم تباين معاملات الانحدار وتؤثر على معنوية العلاقة بين المتغيرات.

## جدول (٣) نتائج الارتباط الخطي بين المتغيرات الخاصة بالنموذج الأول

NEG - sales	$\Delta SALES_{it}$	ACCRUALS <sub>it</sub>	ATO <sub>it</sub>	CE <sub>it-1</sub>	
				١	CE <sub>it-1</sub>
			١	٠.٠٥٣	ATO <sub>it</sub>
		١	٠.٠٣١	٠.٠١٤	ACCRUALS <sub>it</sub>
	١	٠.٠٠٦	٠.٠٤٤	٠.٠٧٤	$\Delta SALES_{it}$
١	٠.١١٢	٠.٠٤٢	٠.٠٢٩	٠.٠٩٣	NEG - sales

## جدول (٣ب) نتائج الارتباط الخطي بين المتغيرات الخاصة بالنموذج الثاني

$\Delta SA_{i,t}$	SA <sub>i,t</sub>	AT <sub>i,t-1</sub>	AR <sub>i,t</sub>	AR <sub>i,t-1</sub>	MTB <sub>i,t-1</sub>	OR <sub>i,t-1</sub>	AT <sub>i,t-1</sub>	
							١	AT <sub>i,t-1</sub>
						١	٠.١١٧	OR <sub>i,t-1</sub>
					١	٠.٠٩٢	٠.١٥٤	MTB <sub>i,t-1</sub>
				١	٠.٢٥١	٠.٦٥٩	٠.٢١٥	AR <sub>i,t-1</sub>
			١	٠.١٤٥	٠.٢١٦	٠.١٠٨	٠.١٤٥	AR <sub>i,t</sub>
		١	٠.١١٢	٠.٢١٤	٠.٠٣٣	٠.٢٥٤	٠.٤٢١	AT <sub>i,t-1</sub>
	١	٠.١١٣	٠.١٠٩	٠.٥٥٤	٠.٠٥٤	٠.٠٣٥	٠.٣٢١	SA <sub>i,t</sub>
١	٠.١٨٢	٠.٠٤٠	٠.١١٤	٠.٤٢٣	٠.٠٢١٦	٠.٢١٤	٠.٠٢٥	$\Delta SA_{i,t}$



## جدول (٣ ج) نتائج الارتباط الخطي بين المتغيرات للنموذج الثاني

$AAC_{i,t}$	$APROD_{i,t}$	$ADISX_{i,t}$	$ACFO_{i,t}$	$NOR_{i,t}$	
				١	$NOR_{i,t}$
			١	٠.١٤٥	$ACFO_{i,t}$
		١	٠.٤٥٣	٠.١١٢	$ADISX_{i,t}$
	١	٠.٠٧٥	٠.٠٧٥	٠.٠٦١	$APROD_{i,t}$
١	٠.٥١١	٠.٣٣٤	٠.٣٣٤	٠.٢٥٢	$AAC_{i,t}$

وبفحص مصفوفة الارتباط الخطي للمتغيرات المستقلة السابقة، نجد أن المتغيرات التفسيرية لا تحتوى على مشكلة الازدواج الخطي لأن معامل ارتباط بين أي متغيرين تفسيريين أقل من (٠.٧).

## ٦-٣-٢ الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

قام الباحث بعمل الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تشمل الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتحديد نطاق البيانات الخاصة بالمتغيرات والذي يعرضه الجدول رقم (٤).

## جدول (٤) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغير
40.00	7,422,755.00	1,035,657.75216	517,556.1429	المبيعات (Sales)
-0.96	472.50	62.24660	8.8961	نسبة التغير في المبيعات ( $\Delta sales$ )
-149,482.00	1,623,843.00	284,078.57864	144,091.6015	الأرباح التشغيلية في الفترة الحالية ( $CE_{i,T}$ )
-310,715.00	1,054,082.00	148,863.82379	43,721.0909	التغير في الأرباح التشغيلية في الفترة السابقة ( $\Delta CE_{T-1}$ )
-4.06	1.54	0.97518	0.00	الأرباح التشغيلية غير المتوقعة (UE CET)
-4.06	2.25	0.91351	0.00	التغير في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة
0.00	576,737.00	111,108.08591	50,865.9697	لمصروفات الخاصة (SI)
0.00	451.05	48.46637	21.1568	المصروفات الخاصة كنسبة (SI%)
-37.05	80.13	10.79046	1.1293	الاستحقاقات التشغيلية

-12.31	7.89	1.71538	0.6327	معدل دوران الاصول (ATO)
40.00	7,422,755.00	1,035,657.75216	517,556.1429	الايرادات التشغيلية للشركة (OR)
40.00	7,422,755.00	1,038,633.06823	521,434.6970	الايرادات التشغيلية للشركة (ORt-1)
44.00	11,844.00	1,643.35559	696.9763	نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية
44.00	5,820,249.00	785,004.08556	370,193.4286	قيمة حساب المدينين للشركة (AR)
-3.57	2.82	0.98058	0.00	الايرادات التشغيلية غير المتوقعة
0.00	0.45	0.05117	0.0290	الايرادات غير التشغيلية للشركة (NOR)
-3.15	1.83	0.98391	0.00	المستويات غير الطبيعية للتدفقات النقدية ACFO
-3.98	2.95	0.99234	0.00	المستويات غير الطبيعية من المصروفات الاختيارية (ADISX)
-5.92	2.31	0.98461	0.00	المستويات غير الطبيعية من التكاليف الانتاجية (APRODI)
-2.86	4.75	.98848	0.00	المستويات غير الطبيعية من الاستحقاقات

ويتضح من الجدول السابق، بالنسبة للمبيعات (Sales) أن المتوسط (٥١٧٥٥٦.١٤٢٩)، حيث كانت أقل قيمة للمبيعات خلال هذه الفترة (٤٠.٠٠)، وأقصى قيمة (٧٤٢٢٧٥٥)، ويلاحظ أن الانحراف المعياري للمبيعات والبالغ ١٠٣٥٦٥٧.٧٥٢١٦ كان أكبر من المتوسط، بما يشير إلى تشتت مفردات العينة. ويعتبر هذا وضعاً طبيعياً في قطاع به شركات ذات أحجام مختلفة، كما بلغ متوسط الأرباح التشغيلية (١٤٤٠٩١.٦٠١٥) بنسبة ٢٧% من متوسط المبيعات. ويلاحظ أن الانحراف المعياري للأرباح التشغيلية والبالغ ٢٨٤٠٧٨.٥٧٨٦٤ كان أكبر من المتوسط، بما يشير إلى تشتت

مفردات العينة، ويعتبر هذا وضعاً طبيعياً للسبب السابق ذكره، كما يتسق مع الانحراف المعياري للمبيعات، وينطبق ما سبق على باقي المتغيرات.

### ٦-٣-٣ نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين إدارة عرض بنود المصروفات وجودة الأرباح التشغيلية

يتناول الفرض الأول العلاقة بين إدارة المصروفات التشغيلية وجودة الأرباح التشغيلية، وقد تم تقدير معالم النموذج الإحصائي المقترح لجودة الأرباح التشغيلية على المتغيرات التفسيرية كما هو موضح في الجدول رقم (٥)، إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج أن قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح التشغيلية يؤثر على جودة الأرباح التشغيلية، وتفسر المتغيرات المستقلة ٤٦.٨% من التغير في المتغير التابع وفقاً لما يظهره معامل التحديد المعدل  $\text{adj } R^2$ . كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير الأرباح التشغيلية في الفترة ( $t-1$ ) كانت ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي يتم استنتاج أن الأرباح التشغيلية في الفترة ( $t-1$ ) تؤثر على جودة الأرباح التشغيلية في الفترة ( $t$ ). كذلك كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير معدل دوران الأصول في الفترة ( $t$ ) ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من أو تساوي مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج أن معدل دوران الأصول في الفترة ( $t$ ) يؤثر على جودة الأرباح التشغيلية في الفترة ( $t$ ). وأيضاً بلغت مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير الاستحقاقات التشغيلية للفترة ( $t$ ) ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي يتم استنتاج أن الاستحقاقات التشغيلية للفترة ( $t$ ) يؤثر على جودة الأرباح التشغيلية عن الفترة ( $t$ ).

#### جدول (٥) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

( لتأثير قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح التشغيلية من خلال إدارة عرض بنود المصروفات

في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية)

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	مستوي الدلالة الإحصائية ( $\text{sig}$ )	قيمة معامل التباين ( $\text{VIF}$ )	قيمة التباين المسموح به ( $\text{Tolerance}$ )
$\text{CE}_{it-1}$	٠.٤٧٨	٠.٠٠٠	١.٠٣٦	٠.٩٦٦
$\text{ATO}_{it}$	-٠.١٧٨	٠.٠٥	١.٠١١	٠.٩٨٩
$\text{ACCRUALS}_{it}$	٠.٢٦٣	٠.٠٠٠	١.٠٢٩	٠.٩٧١
$\Delta\text{SALES}_{it}$	٠.٠٠٦	٠.٠٣٠	١.٠٢٣	٠.٩٧٧

٠.٩٧٦	١.٠٠٢٥	٠.٠٠٦	٠.٩٨٧	NEG. ΔSALES
			١٠.٢٣٢	ثابت الانحدار
			٠.٤٦٨	معامل التحديد المعدل $adj R^2$
			١٨.٩٧٥	قيمة f المحسوبة للنموذج ككل
			٠.٠٠٠٠	مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)

كذلك مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير نسبة التغير في المبيعات (sig=٠.٠٣٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي يتم استنتاج أن نسبة التغير في المبيعات تؤثر علي جودة الأرباح التشغيلية. كما أن معامل تضخم التباين (VIF) كان أقل من (١٠) وهذا يدل علي عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي، وينطبق هذا على باقي نتائج الجداول التالية.

ومن الجدول (٦) التالي، إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي (sig=٠.٠٠٦) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي يستنتج الباحث أن بنود المصروفات الخاصة تؤثر إيجابياً ومعنوياً على الأرباح التشغيلية غير المتوقعة. وكما توقع الباحث، نجد أن قيمة معامل الانحدار (a1) موجبة (٠.٠٠٦) وهو ما يدل على قيام شركات العينة بسوء تبويب بنود المصروفات التشغيلية. كما أن معامل التحديد يبلغ (٠.٠٧٤) وهذا يدل علي أن ٧% من التغيير في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة يرجع سببه الي بنود المصروفات الخاصة.

### جدول (٦) نتائج تحليل الانحدار البسيط

( لتأثير بنود المصروفات الخاصة علي الأرباح التشغيلية غير المتوقعة )

القرار	قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة (T) المحسوبة	الخطأ المعياري	معامل الانحدار	المتغير
	٠.٣٠٦	١.٠٢٨	٠.١٠٠	٠.١٠٣	الثابت
معنوي	٠.٠٠٦	٢.٨٣٦	٠.٠٠٢	٠.٠٠٦	$Si_{it}$
الخطأ المعياري للنموذج ككل = ٠.٩٤٣١٦٠٢١				معامل الارتباط $R = ٠.٢٧٢$	
مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل sig=٠.٠٠٦				معامل التحديد المعدل $adj R^2 = ٠.٠٧٤$	
				قيمة (F) المحسوبة = ٨.٠٤٤	

هذا وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات (McVay, 2006, Fan et al., 2010, Fan et al., 2017). ويعني هذا أن كل شركة من شركات العينة محل الدراسة تقوم بسوء التبويب المتعمد لبنود

المصروفات التشغيلية وإدارتها ضمن بنود المصروفات غير التشغيلية (البند الخاصة) بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية بنسبة ٧% من المبيعات السنوية.

وبالنسبة للخطوة الثانية وهي قياس تأثير عناصر المصروفات غير المتكررة علي التغيرات في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كمقياس لجودة الأرباح التشغيلية، فيوضح ذلك الجدول رقم (٧).

### جدول (٧) نتائج تحليل الانحدار البسيط

(لتأثير عناصر المصروفات غير المتكررة علي التغيرات في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة)

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	القرار
الثابت	٠.٠١٢	٠.٠٧٢	٠.١٦٢	٠.٨٧١	
$Si_{it}$	٠.٣٩٠-	٠.٠٨٠	٤.٨٩٨-	٠.٠٠٠	معنوي
معامل الارتباط $R = ٠.٣٩٥$		الخطأ المعياري للنموذج ككل = $٠.٨٣٠٦٣$			
معامل التحديد المعدل $R^2 \text{ adj} = ٠.١٥٦$		مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل $\text{sig} = ٠.٠٠٠$			
قيمة (F) المحسوبة = $٢٣.٩٩٤$					

إذ نجد من جدول رقم (٧) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج هي ( $\text{sig} = ٠.٠٠٠$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha = ٠.٠٥$ ) وبالتالي نستنتج أن عناصر المصروفات غير المتكررة تؤثر سلباً ومعنوياً على التغيرات في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة في الفترة ( $t+1$ ) وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات (McVay, 2006, Fan, et al., 2017) لأنه من المتوقع أن تشهد الشركات التي تقوم بإدارة عرض بنود المصروفات تغييراً أقل من المتوقع في الأرباح التشغيلية في الفترة ( $t+1$ ) مع وجود عناصر مصروفات خاصة غير متكررة في الفترة ( $t$ ). كذلك يبلغ معامل التحديد المعدل ( $٠.١٥٦$ ) وهذا يدل على أن ١٦% تقريباً من التغيير في التغيرات في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة يرجع سببه الي عناصر المصروفات غير المتكررة مما يخفض جودة الأرباح التشغيلية. وبالتالي يستنتج الباحث أن العلاقة بين التغيرات غير المتوقعة في الأرباح التشغيلية وبنود المصروفات الخاصة هي علاقة عكسية.

وتتفق النتائج التي توصل إليها الباحث مع نتائج دراسات (McVay, 2006, Cohen et al., 2009, Zalata and Roberts, 2017, Fan, et al., 2010, Fan, et al., 2017) بأن من أسباب التغيرات في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة (كفرق بين الأرباح التشغيلية المفصح عنها في قائمة الدخل والأرباح التشغيلية المتوقعة على مستوى الصناعة وهو قطاع العقارات في الدراسة الحالية)

يرجع إلى التغير في بنود المصروفات غير التشغيلية وبالتالي يفسر ذلك محاولات إدارة الشركات تضخيم الأرباح التشغيلية بصورة مصطنعة وبالتالي تخفيض جودة الأرباح التشغيلية.

مما سبق يستنتج الباحث قبول الفرض البديل الأول والذي ينص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح التشغيلية من خلال إدارة عرض بنود المصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية.

### ٦-٣-٤ نتائج التحليل الإحصائي للعلاقة بين إدارة بنود الإيرادات في قائمة الدخل وجودة الأرباح التشغيلية

يتناول الفرض الثاني اختبار العلاقة بين قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح التشغيلية من خلال إدارة عرض بنود الإيرادات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية، وقد تم اختبار هذا الفرض باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد وذلك من خلال ست مراحل على النحو التالي:

**المرحلة الأولى:** توضح نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بتقدير الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة كفرق بين الإيرادات التشغيلية الفعلية المفصح عنها في قائمة الدخل والإيرادات التشغيلية المتوقعة على مستوى قطاع العقارات، والتي يوضحها الجدول رقم (٨).

وبين الجدول رقم (٨) أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ( $\text{sig}=0.0000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) بما يدل على أن النموذج ذا دلالة إحصائية. كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير إجمالي الأصول للشركة هي ( $\text{sig}=0.971$ ) كان أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج بأن إجمالي أصول الشركة في الفترة ( $t-1$ ) لا يؤثر على الإيرادات التشغيلية للشركة في الفترة ( $t$ ). كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للإيرادات التشغيلية للشركة في الفترة ( $t-1$ ) هي ( $\text{sig}=0.0000$ ) أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي يستنتج الباحث أن الإيرادات التشغيلية للشركة في الفترة ( $t-1$ ) تؤثر على الإيرادات التشغيلية للشركة في الفترة ( $t$ ).

## جدول (٨) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للإيرادات التشغيلية غير المتوقعة

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة معامل التباين تضخم (VIF)	قيمة التباين المسموح به (Tolerance)
$AT_{i,t-1}$	٩٧.٤٧٠	٠.٩٧١	١.٠٧٣	٠.٩٣٢
$OR_{i,t-1}$	٠.٦٥٩	٠.٠٠٠	١.٨٠١	٠.٥٥٥
$MTB_{i,t-1}$	٠.١٦٠	٠.٢٦٧	١.١١٥	٠.٨٩٧
$AR_{i,t-1}$	٠.٥١٠	٠.٠٠٠	١.٩٨٣	٠.٥٠٤
$AR_{it}$	٠.٨١٣	٠.٠٠٠	١.١١٠	٠.٩٠١
ثابت الانحدار			٠.٠٣٤	
معامل التحديد المعدل $R^2$ adj			٠.٦٧٤	
قيمة F المحسوبة للنموذج ككل			٥٤.٦٩٠	
مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)			٠.٠٠٠	

بلغت كذلك قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ( $\text{sig}=0.267$ ) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لا تؤثر على الإيرادات التشغيلية للشركة. كما كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير قيمة حساب المدينين في الفترة ( $t-1$ ) وفي الفترة ( $t$ ) ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي يستنتج الباحث أن قيمة حساب المدينين في الفترة ( $t-1$ ) تؤثر على الإيرادات التشغيلية للشركة في الفترة ( $t$ ). وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) والتي تبلغ ( $0.674$ ) وهذا يعني أن ( $67.4\%$ ) من التغير في الإيرادات التشغيلية للشركة يرجع إلى المتغيرات التفسيرية في النموذج.

**المرحلة الثانية:** نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بالمستويات غير الطبيعية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي يوضحها الجدول رقم (٩)، إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) مما يدل على أن النموذج ذا دلالة إحصائية. وبلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير إجمالي الأصول للشركة في الفترة ( $t-1$ ) هي ( $\text{sig}=0.001$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج أن إجمالي الأصول للشركة في الفترة ( $t-1$ ) يؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. كما تبلغ قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لإيراد المبيعات للشركة في الفترة ( $t$ ) هي ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي يستنتج الباحث أن إيرادات المبيعات للشركة

في الفترة (t) يؤثر علي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وذلك بدرجة ثقة ٩٥%، كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير التغير في ايراد المبيعات في الفترة (t) هي (sig=٠.٣٢٢) وهي أكبر من مستوى المعنوية (α=٠.٠٥) وبالتالي نستنتج أن التغير في ايراد المبيعات في الفترة (t) لا تؤثر علي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

### جدول (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمستويات غير الطبيعية من التدفقات النقدية

قيمة التباين المسموح به (Tolerance)	قيمة معامل التباين (VIF)	مستوي الدلالة الإحصائية (sig)	معامل الانحدار	المتغيرات التفسيرية
٠.٩٨٢	١.٠١٨	٠.٠٠١	٧٤٦٨٤.٤٦٠	$AT_{i,t-1}$
٠.٩٦٩	١.٠٣٢	٠.٠٠٠	١.٩٥٠	$S_{i,t}$
٠.٩٨٣	١.٠١٨	٠.٣٢٢	٠.٧٨٧	$\Delta S_{i,t}$
٤.٠٨٢				ثابت الانحدار
٠.١٨٨				معامل التحديد المعدل $R^2$ adj
٨.٢٧٨				قيمة F المحسوبة للنموذج ككل
٠.٠٠٠				مستوي الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)

ويبلغ معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) يبلغ (٠.١٨٨) وهذا يعني أن (١٨.٨%) من التغير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يرجع الي المتغيرات التفسيرية.

**المرحلة الثالثة:** نتائج التحليل الاحصائي المتعلقة بالمستويات غير الطبيعية من المصروفات الاختيارية (ADISX) والتي يوضحها الجدول رقم (١٠)، إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج (sig=٠.٠٠٤) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=٠.٠٥) بما يشير إلى أن النموذج ذا دلالة إحصائية. كما أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير اجمالي الأصول للشركة في الفترة (t-١) هي (sig=٠.٠٠٨) وهي أقل من مستوى المعنوية (α=٠.٠٥) وبالتالي يستنتج الباحث أن اجمالي الأصول للشركة في الفترة (t-١) تؤثر علي المصروفات الاختيارية.



جدول (١٠) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمستويات غير الطبيعية  
من المصروفات الاختيارية

قيمة التباين المسموح به (Tolerance)	قيمة معامل تضخم التباين (VIF)	مستوي الدلالة الإحصائية ية (sig)	معامل الانحدار	المتغيرات التفسيرية
٠.٩٨٦	١.٠١٤	٠.٠٠٨	٤٣٩٢٣.١٧٧	اجمالي الأصول للشركة في الفترة (t-1)
٠.٩٨٦	١.٠١٤	٠.٠١٦	١.٠٩٣	إيرادات المبيعات للشركة في الفترة (t-1)
	٤.٥٦٣			ثابت الانحدار
	٠.٠٧٠			معامل التحديد المعدل $R^2$ adj
	٥.٩٠٤			قيمة f المحسوبة للنموذج ككل
	٠.٠٠٤			مستوي الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)

وتبلغ قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير إيرادات المبيعات للشركة في الفترة (t-1) ( $\text{sig}=0.016$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي يتم قبول الفرض البديل القائل: بأن إيرادات المبيعات للشركة في الفترة (t-1) تؤثر علي المصروفات الاختيارية. ويبلغ معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) يبلغ (٠.٠٧٠)، وهذا يعني أن (٧%) من التغير في المصروفات الاختيارية يرجع الي المتغيرين التفسيريين.

**المرحلة الرابعة:** نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بالمستويات غير الطبيعية من التكاليف الانتاجية والتي يوضحها الجدول رقم (١١)، إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) بما يدل علي أن النموذج ذا دلالة إحصائية. وتبلغ قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير اجمالي لأصول للشركة في الفترة (t-1) ( $\text{sig}=0.001$ ) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي يستنتج الباحث أن متغير اجمالي الأصول للشركة في الفترة (t-1) لا يؤثر علي التكاليف الانتاجية للشركة. كما بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير إيرادات المبيعات للشركة في الفترة (t) ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج أن إيرادات المبيعات للشركة في الفترة (t) يؤثر علي التكاليف الانتاجية للشركة.

## جدول (١١) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمستويات غير الطبيعية من التكاليف الانتاجية

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	مستوي الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة معامل التباين (VIF)	قيمة التباين المسموح به (Tolerance)
اجمالي لأصول للشركة في الفترة (t-1)	٦١٦.٦٥٢	٠.٨٠١	١.٠٢٢	٠.٩٧٩
إيرادات المبيعات للشركة في الفترة (t)	٠.٨٦٤	٠.٠٠٠	٢.١٨٥	٠.٤٥٨
التغير في إيرادات المبيعات في الفترة (t)	٠.٠٨٤	٠.١٠٧	١.٠٤٣	٠.٩٥٩
التغير في إيرادات المبيعات في الفترة (t-1)	٠.٥٠٧	٠.٠٠٠	٢.١٠١	٠.٤٧٦
ثابت الانحدار			٠.٠٥٩	
معامل التحديد المعدل $R^2$ adj			٠.٥٧٣	
قيمة F المحسوبة للنموذج ككل			٤٤.٩٧٣	
مستوي الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)			٠.٠٠٠	

كذلك كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير التغير في إيرادات المبيعات في الفترة (t) هي (sig=٠.١٠٧) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي نستنتج أن التغير في إيرادات المبيعات في الفترة (t) لا يؤثر علي التكاليف الانتاجية للشركة. وتبلغ قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للتغير في إيرادات المبيعات في الفترة (t-1) هي (sig=٠.٠٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي يستنتج الباحث أن التغير في التغير في إيرادات المبيعات في الفترة (t-1) يؤثر علي التكاليف الانتاجية للشركة في الفترة (t). كما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) يبلغ (٠.٥٧٣)، وهذا يعني أن (٥٧.٣%) من التغير في التكاليف الانتاجية يرجع الي المتغيرات التفسيرية.

**المرحلة الخامسة:** نتائج التحليل الاحصائي المتعلقة بالمستويات غير الطبيعية من الاستحقاقات الاختيارية (AAC) والتي يوضحها الجدول رقم (١٢)، ويوضح هذا الجدول، أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج (sig=٠.٠٠٠٢) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) بما يشير إلى أن النموذج ذا دلالة إحصائية. وكذلك بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير اجمالي الأصول للشركة في نهاية الفترة (t-1) (sig=٠.٢٦٤) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي نستنتج أن متغير اجمالي الأصول للشركة في الفترة (t-1) لا يؤثر علي

اجمالي الاستحقاقات. كما بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للتغير إيرادات المبيعات عن الفترة (t) ( $\text{sig}=0.235$ ) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج أن التغير في إيرادات المبيعات عن الفترة (t) لا يؤثر علي اجمالي الاستحقاقات، أيضاً كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير القيمة الاجمالية للألات والمعدات ( $\text{sig}=0.001$ ) وهي اقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وبالتالي نستنتج بأن القيمة الاجمالية للألات والمعدات تؤثر علي اجمالي الاستحقاقات.

### جدول (١٢) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمستويات غير الطبيعية من الاستحقاقات الاختيارية

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	مستوي الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة معامل التباين (VIF)	قيمة التباين المسموح به (Tolerance)
اجمالي الأصول للشركة في الفترة (t-1)	٢٣٥٤.٢٥٨	٠.٢٦٤	١.٠٠٤	٠.٩٩٦
التغير في إيرادات المبيعات في الفترة (t)	٠.٠٥٢	٠.٢٣٥	١.٠٠٣	٠.٩٩٧
القيمة الاجمالية للألات والمعدات	٠.٢٥٤	٠.٠٠١	١.٠٠٣	٠.٩٩٦
ثابت الانحدار			٠.٠٧٤	
معامل التحديد المعدل $R^2$ adj			٠.٠٨٦	
قيمة f المحسوبة للنموذج ككل			٥.٠٩٦	
مستوي الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)			٠.٠٠٢	

ويبلغ معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) (٠.٠٨٦) وهذا يعني أن (٨.٦%) من التغير في اجمالي الاستحقاقات يرجع الي المتغيرات التفسيرية.

المرحلة السادسة: وفقاً لهذه المرحلة يتم قياس تأثير قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح التشغيلية من خلال إدارة عرض بنود الايرادات في قائمة الدخل علي جودة الأرباح التشغيلية، والتي يوضحها الجدول رقم (١٣). إذ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ( $\text{sig}=0.000$ ) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) بما يشير إلى أن النموذج ذا دلالة إحصائية.

جدول (١٣) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر إدارة بنود الإيرادات  
على جودة الأرباح التشغيلية

المتغيرات التفسيرية	معامل الانحدار	مستوى الدلالة الإحصائية (sig)	قيمة معامل تضخم التباين (VIF)	قيمة التباين المسموح به (Tolerance)
الإيرادات غير التشغيلية للشركة	١.١٤٨	٠.٠٤٥٧	١.٢٤٩	٠.٨٠١
المستويات غير الطبيعية للتدفقات النقدية	٠.١٠٥	٠.٠٣٢٧	١.٤٠٠	٠.٧١٤
المستويات غير الطبيعية من المصروفات الاختيارية	٠.٢٤١	٠.٠٤٨	١.١٧٥	٠.٨٥١
المستويات غير الطبيعية من التكاليف الإنتاجية	٠.٦٧٢	٠.٠٠٠	١.١٥٢	٠.٨٦٨
المستويات غير الطبيعية من الاستحقاقات	٠.١٤٥	٠.٢٩٧	١.٤٦٥	٠.٦٨٣
ثابت الانحدار			٠.٠٤٤	
معامل التحديد المعدل $R^2$ adj			٠.٢٥٢	
قيمة f المحسوبة للنموذج ككل			٦.٥٣٠	
مستوى الدلالة الإحصائية للنموذج ككل (sig)			٠.٠٠٠	

كما بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير الإيرادات غير التشغيلية للشركة (sig=٠.٠٤٥٧) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي يستنتج الباحث أن الإيرادات غير التشغيلية للشركة تؤثر على الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة. كما كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (sig=٠.٠٣٢٧) لمتغير المستويات غير الطبيعية للتدفقات النقدية أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي نستنتج أن المستويات غير الطبيعية للتدفقات النقدية تؤثر على الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة. كذلك بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير المستويات غير الطبيعية من المصروفات الاختيارية (sig=٠.٠٤٨) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ )، وبالتالي نستنتج أن المستويات غير الطبيعية من المصروفات الاختيارية تؤثر على الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة. أيضاً كانت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير المستويات غير الطبيعية من التكاليف الإنتاجية (sig=٠.٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي نستنتج أن المستويات غير الطبيعية من التكاليف الإنتاجية تؤثر على الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة. كما بلغت قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لمتغير المستويات غير الطبيعية من الاستحقاقات (sig=٠.٢٩٧) وهي أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=٠.٠٥$ ) وبالتالي نستنتج أن المستويات غير الطبيعية من الاستحقاقات الاختيارية لا تؤثر على الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة. كما بلغ معامل التحديد المعدل ( $R^2$ ) يبلغ

(٠.٢٥٢) وهذا يعني أن (٢٥.٢%) من التغيير في الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة يرجع الي التغيير في بنود الإيرادات غير التشغيلية كمحاولة من إدارة الشركة لتضخيم الأرباح التشغيلية.

وتتفق هذه النتائج مع نتائج دراسات (Curtis et al., 2014, Zalata and Roberts, 2016, Lattanzio and Thomas, 2019, Ha, et al., 2019, Orjinta et al., 2018, Zalata, et al., 2018, Fan et al., 2019, Poonawala and Nagar, 2019) بتعمد الإدارة سوء تبويب بنود الإيرادات غير التشغيلية وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية بصورة مصطنعة، ومن ثم تخفيض جودة الأرباح التشغيلية. ويدلل الباحث على النتائج السابقة، من خلال قيام بعض الشركات بالعينة المختارة بالتصنيف الخاطئ لبنود المصروفات بغية تضخيم الأرباح التشغيلية. فعلى سبيل المثال، قامت شركة سوديك بإدراج خصم تعجيل الدفع ضمن مصروفات البنود الخاصة عن الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨ بمبلغ ٣١٠٧٤٦٩٦٥ جنيه، وكذلك إدراج الأرباح الرأسمالية ضمن الأرباح التشغيلية. كما قامت المجموعة المصرية العقارية باتباع نفس الممارسة بإدراج الخصم المسموح به (خصم تعجيل الدفع) ضمن مصروفات البنود الخاصة عن عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٩٤٩٥٠٩٤٩٥ جنيه، ٢١٦١٦٠ جنيه على التوالي وذلك بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية. كما قامت نفس الشركة بإدراج أرباح فروق تقييم العملة ضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى وذلك قبل حساب صافي الربح التشغيلي وذلك لعامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ بمبلغ ١٣١٧٢٩ جنيه، ١٢٧١٠٤ جنيه على التوالي، وكذلك إدراج أرباح وفوائد تقسيط المبيعات ضمن الأرباح التشغيلية عن جميع سنوات الدراسة. كما قامت شركة مدينة نصر للإسكان بتضمين أرباح فروق عملات أجنبية بمبلغ ٩٠٩٢٨٦ جنيه ضمن الأرباح التشغيلية عن عام ٢٠١٨، وكذلك تضمين الأرباح الرأسمالية بمبلغ ٥٥٦٨٤٢ جنيه ضمن الأرباح التشغيلية عن عام ٢٠١٨، وبالتالي يستنتج الباحث قيام بعض شركات عينة الدراسة بممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل والتي تؤثر بصورة سلبية على جودة الأرباح التشغيلية.

مما سبق نستنتج أن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح التشغيلية من خلال عرض بنود الإيرادات في قائمة الدخل علي جودة الأرباح التشغيلية، وبالتالي قبول الفرض الثاني.

## ٧- النتائج والتوصيات وفرص البحث المستقبلية

### ٧-١ النتائج

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء تعمد التبويب الخاطئ لبنود

الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة في قطاع العقارات والمدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية. وقد اعتمد الباحث على النماذج الأكثر استخداماً في الفكر المحاسبي في مجال قياس ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم الاعتماد على النموذج المقترح في دراسة (McVay, 2006) في مجال قياس إدارة الأرباح من خلال سوء التويب المتعمد لبنود المصروفات، والنموذج المقترح في دراسة (Malikov, et al., 2018) في مجال قياس ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التويب المتعمد لبنود الإيرادات، وانعكاس هذه الممارسات على جودة الأرباح التشغيلية لعينة مكونة من (١٣٣) مفردة من شركات العقارات خلال الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٨. وباستخدام تحليل الانحدار، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

- ١- تتأثر جودة الأرباح التشغيلية خلال الفترة الحالية بكل من الأرباح التشغيلية في الفترة السابقة، ومعدل دوران الأصول، والاستحقاقات التشغيلية للفترة الحالية، ونسبة التغير في المبيعات.
- ٢- تتنبأ الدراسة بأن ١٦% تقريباً من التغيرات في الأرباح التشغيلية غير المتوقعة كمقياس لجودة الأرباح التشغيلية ترجع إلى سوء التويب المتعمد لبنود المصروفات غير المتكررة في قائمة الدخل.
- ٣- في المتوسط، تقوم كل شركة من شركات العينة بسوء التويب المتعمد لبنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية بنسبة ٧% من المبيعات، وبالتالي تضخيم الأرباح التشغيلية بنفس النسبة مما يؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح التشغيلية.
- ٤- تؤثر عناصر المصروفات غير المتكررة في الفترة الحالية بصورة سلبية ومعنوية على التغيرات في الأرباح التشغيلية في الفترة التالية، لأنه من المتوقع تعرض الشركات التي تعتمد على سوء تويب المصروفات في الفترة الحالية تغييراً أقل من المتوقع في الأرباح التشغيلية في الفترات اللاحقة.
- ٥- تتنبأ النموذج بأن ٤٦.٨% من التغير في جودة الأرباح التشغيلية، يرجع إلى قيام الإدارة بسوء التويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل، وبالتالي تضخيم الأرباح التشغيلية بصورة مصطنعة.

- ٦- توجد علاقة عكسية بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال سوء التويب المتعمد للمصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير المتكررة وجودة الأرباح التشغيلية.
- ٧- قيام بعض الشركات بإدراج فوائد وأرباح البيع بالتقسيط وكذلك الأرباح الرأسمالية من بيع بعض الأصول ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية، وهو ما يؤثر عكسياً على

## جودة الأرباح التشغيلية.

٨- أن ٢٥.٢% من التغير في الإيرادات التشغيلية غير المتوقعة كمقياس لجودة الأرباح التشغيلية ترجع إلى الإيرادات غير التشغيلية، والناجم عن سوء التنبؤ المتعمد لبنود الإيرادات غير التشغيلية وإدراجها ضمن بنود الإيرادات التشغيلية، وهو ما يعني تضخيم الأرباح التشغيلية بنسبة ٢٥.٢% بصورة مصطنعة، وبذلك تنخفض جودة الأرباح التشغيلية.

## ٧-٢ التوصيات

على ضوء النتائج التي توصل لها الباحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية، يوصي الباحث بما يلي:

١- أن سلوك إدارة الشركة في تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات قد يعد تصرفاً قانونياً، وقد لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، ولكن ينبغي أن يكون التركيز على اتفاق هذا السلوك مع القيم الأخلاقية في ضوء انعكاس هذه التصرفات على قرارات الآخرين وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية.

٢- ضرورة قيام المنظمات المهنية المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية بواجباتها المهنية، ذلك بالحد من المرونة التي تسمح بها المعايير المحاسبية في تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات التشغيلية وغير التشغيلية، لما في ذلك من آثار مباشرة جودة الأرباح التشغيلية وبالتالي على قرارات العديد من الفئات صاحبة المصلحة في الشركة، وخاصة المستثمرين.

٣- ضرورة تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية، والتي قد تحد من سوء التنبؤ المتعمد لبنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل، وبالتالي التأثير على جودة الأرباح التشغيلية.

٤- ضرورة تفعيل دور الهيئة العامة للرقابة المالية، في مجال فحص القوائم المالية التي تفصح عنها الشركات وتحديد مدى صحة تبويب بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل، وتوقيع العقوبات المناسبة على الشركات المخالفة، وهو ما ينعكس على جودة الأرباح التشغيلية.

٥- التأكيد على أهمية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية، وخاصة معيار عرض القوائم المالية، لما لذلك من انعكاس على جودة الأرباح التشغيلية، إذ يتوقف مدى إمكانية قيام الشركات بالتلاعب في تبويب بنود الإيرادات ضمن قائمة الدخل على مرونة أو صرامة flexibility or

strictness المعايير المحاسبية، إذ تفتح مرونة المعايير المحاسبية المجال أمام التقدير الشخصي لإدارة الشركة، وبالتالي تسمح بالسلوك الانتهازي للإدارة بتبويب الإيرادات غير التشغيلية مثل الأرباح الفرعية والدخل من الاستثمارات كإيرادات تشغيلية.

٦- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي تقدم تفسيراً إضافياً عن سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات والايرادات من خلال الاعتماد على النماذج الأخرى المقترحة في الفكر المحاسبي، وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية.

### ٣-٧ مجالات البحث المستقبلية

في ضوء النتائج التي توصل لها الباحث، يرى الباحث أنه يوجد العديد من المجالات التي يمكن أن تمثل فرصاً لبحوث مستقبلية، والتي من أهمها ما يلي:

- ١- دراسة أثر سوء التبويب المتعمد للمصروفات التشغيلية والايرادات التشغيلية في إطار قائمة الدخل على أسعار الأسهم.
- ٢- دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة وإدارة عرض بنود قائمة الدخل، وأثر ذلك على جودة الأرباح التشغيلية.
- ٣- تناول العلاقة بين نمط الملكية في الشركات وإدارة عرض بنود قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية.
- ٤- دراسة العلاقة بين إدارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية وأثر ذلك على جودة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.



## المراجع

### أولاً: باللغة العربية

القحطاني، سعد بن سعيد، (٢٠١٥)، الإحصاء التطبيقي: المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر استخداماً في الدراسات والبحوث الاجتماعية والانسانية باستخدام SPSS، مكتبة الملك فهد الوطنية، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية فى بيئة الأعمال المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، المجلد الثانى، العدد الثانى.

عيسى، سمير كامل محمد، (٢٠٠٨)، تأثير جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح- مع دراسة تطبيقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد (٤٥)، العدد الثانى.

### ثانياً: باللغة الانجليزية

Abernathy, J. L., Beyer, B., and Rapley, E. T., (2014), "Earnings management constraints and classification shifting", *Journal of Business Finance and Accounting*, 41(5-6): 600-626.

Abernathy, J.L., Beyer, B., and Rapley, E.T. (2014), "Earnings management constraints and classification shifting", *Journal of Business Finance and Accounting*, 41(5-6), 600-626.

Alfonso, E., Cheng, C. S. A., and Pan, S., (2015), "Income classification shifting and mispricing of core earnings", *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 1-32.

Almaleeh, N. M. S., (2019), "Motivations for Classification Shifting: A Systematic Review", *Asian Journal of Finance and Accounting*, 11(1): 29-40.

Athanasakou, V. E., Strong, N. C., and Walker, M. (2009), "Earnings management or forecast guidance to meet analyst expectations?", *Accounting and Business Research*, 39(1), 3-35.

- Athanasakou, V. E., Strong, N. C., and Walker, M. (2011), "The market reward for achieving analyst earnings expectations: Does managing expectations or earnings matter?" *Journal of Business, Finance, and Accounting*, 38(1-2), 58-94.
- Barth, M. E., W. R. Landsman, and M. Lang, (2008), "International Accounting Standards and accounting quality", *Journal of Accounting Research*, 46 (3): 467-498.
- Bartov, E., and Mohanram, P. S., (2014), "Does income statement placement matter to investors? The case of gains/losses from early debt extinguishment", *The Accounting Review*, 89(6), 2021-2055.
- Barua, A. and F. Zhao, (2012), "External Monitoring Mechanisms and Earnings Management Using Classification Shifting", working paper, business.fiu.edu.
- Barua, A., Lin, S., and Sbaraglia, A. M. (2010), "Earnings management using discontinued operations", *The Accounting Review*, 85(5), 1485-1509.
- Boahen, E. and E. C. Mamatzakis, (2019), "Do Religion, Corporate Governance and BIG 4 Audit Interactions Affect Misclassification?", Article in Accounting Forum, Available at: <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/76804/>.
- Bradshaw, M. T., and Sloan, R. G., (2002), "GAAP versus the street: An empirical assessment of two alternative definitions of earnings", *Journal of Accounting Research*, 40(1), 41-66.
- Bulkeley, W., (2002), "Questioning the books: IBM annual report shows stronger core earnings", *Wall Street Journal* (March 12).
- Chae, S.-J., and M. Nakano, (2015), "The effect of classification shifting on analyst forecast accuracy: evidence from Japan", *Hitotsubashi Journal of Commerce and Management*, 49: 25-35.

- Cohen, D. A., and Zarowin, P. (2010), "Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings", *Journal of accounting and Economics*, 50(1), 2-19.
- Cohen, D. A., and Zarowin, P., (2010), "Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings", *Journal of accounting and Economics*, 50(1): 2-19.
- Curtis, A. B., McVay, S. E., and Whipple, B. C., (2014), "The disclosure of non-GAAP earnings information in the presence of transitory gains", *The Accounting Review*, 89(3), 933-958.
- Davis, A. K. (2002), "The value relevance of revenue for internet firms: Does reporting grossed-up or barter revenue make a difference?", *Journal of Accounting Research*, 40(2), 445-477.
- Davis, A. K., (2002), "The value relevance of revenue for internet firms: Does reporting grossed-up or barter revenue make a difference?", *Journal of Accounting Research*, 40(2), 445-477.
- Dechow, M. P., and Schrand, C. M. (2004), "Earnings Quality", New York: The Research Foundation of CFA Institute, Charlottesville, Virginia.
- Dechow, M. P., Weili Ge, and C. Schrand, (2010), "Understanding Earnings Quality: A Review of The Proxies, Their Determinants and Their Consequences", *Journal of Accounting and Economics*, vol. 50, pg. 344-401.
- Desai, N., and Nagar, N. (2016), "A research note: Are auditors unable to detect classification shifting or merely not willing to report it? Evidence from India", *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 12(2), 111-120.
- Dickinson, V., (2011), "Cash flow patterns as a proxy for firm life cycle" *The Accounting Review*, 86(6): 1969-1994.

- Ding, Y., Zhang, H., and Zhang, J. (2007), "Private vs state ownership and earnings management: evidence from Chinese listed companies", *Corporate Governance: An International Review*, 15(2), 223-238.
- Ertimur, Y., Livnat, J., and Martikainen, M., (2003), "Differential market reactions to revenue and expense surprises", *Review of Accounting Studies*, 8(2-3), 185-211.
- Fairfield, P. M., Sweeney, R. J., and Yohn, T. L. (1996), "Accounting classification and the predictive content of earnings", *The Accounting Review*, 71(3), 337-355.
- Fan, J. P., and Wong, T. J. (2002), "Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia", *Journal of accounting and economics*, 33(3), 401-425.
- Fan, Y., Barua, A., Cready, W. M., and Thomas, W. B. (2010), "Managing earnings using classification shifting: Evidence from quarterly special items", *The Accounting Review*, 85(4), 1303-1323.
- Fan, Yun and Liu, Xiaotao Kelvin, (2017), "Misclassifying Core Expenses as Special Items: Cost of Goods Sold or Selling, General, and Administrative Expenses?", *Contemporary Accounting Research*, 34(1): 400-426.
- Fan, Yun and Thomas, Wayne B. and Yu, Xiaoou, (2019), "The Impact of Financial Covenants in Private Loan Contracts on Classification Shifting", *Management Science*, 65(8):1-17.
- Gunny, K. A., (2010), "The relation between earnings management using real activities manipulation and future performance: Evidence from meeting earnings benchmarks", *Contemporary Accounting Research*, 27(3), 855-888.
- Ha, Kelly and Thomas, Wayne B., (2019), "Classification Shifting and Earnings Predictability", Available at: <https://ssrn.com/abstract=3299152>.

- Haw, I., Ho, S.S., and Li, A.Y. (2011). Corporate governance and earnings management by classification shifting. *Contemporary Accounting Research*, 28(2), 517–553.
- Hayn, C., (1995), "The information content of losses", *Journal of Accounting and Economics*, 20 (2): 125–153.
- Healy, P. and J. Wahlen, (1999), "A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting", *Accounting Horizons*, 13, 365–383.
- Hribar, P., Jenkins, N., Johnson, W., (2006), Stock repurchases as an earnings management device ", *Journal of Accounting and Economics* 41, 3–27.
- Hsu, C., and Kross, W., (2011), "The market pricing of special items that are included in versus excluded from street earnings", *Contemporary Accounting Research*, 28(3), 990–1017.
- Hwang, S., (1994), "Borden to reverse, reclassify 40% of 1992 charge", *Wall Street Journal*, (March 22).
- Jones, J., (1991), "Earnings Management during Import Relief Investigations", *Journal of Accounting Research*, Vol. 29, pp.193–228.
- Kinney, M., and Trezevant, R. (1997), "The Use of special Items to manage earnings and perceptions", *Journal of Financial Statement Analysis*, 3(1), 45–53.
- Lattanzio, G. and Thomas, W. B., (2019), "The Persistence and Valuation Effects of Classification Shifting", available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3384962>.
- Laux, C., and Laux, V., (2009), "Board committees, CEO compensation, and earnings management", *The accounting review*, 84(3): 869–891.
- Lee, L., (2012), "Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing", *Accounting Review*, 87, 1–33.

- Lipe, R., (1986), "The information contained in the components of earnings", *Journal of Accounting Research*, 24 (Supplement): 37–64.
- Malikov, K. ; S. Manson and J. Coakley, (2018), "Earnings management using classification shifting of revenues", *The British Accounting Review*, (50)3: 291–305.
- Marquardt, C. A., and Wiedman, C. I., (2004), "How are earnings managed? An examination of specific accruals", *Contemporary Accounting Research*, 21(2), 461–491.
- McVay, S. E., (2006), "Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items", *The Accounting Review*, 81(3), 501–531.
- Nagar, N and K. Sen, (2014), "Classification Shifting in the Cash Flow Statement: Evidence from India", *Pace University Accounting Research*, N. 2016/01. Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2710508>.
- Nagar, N. and K. Sen, (2017), "Do financially distressed firms misclassify core expenses?", *Accounting Research Journal*, 30(2): 205–223.
- Narayanaswamy, R., Raghunandan, K., and Rama, D. V., (2012), "Corporate governance in the Indian context", *Accounting Horizons*, 26(3): 583–599.
- Nelson, M., J. Elliott, and R. Tarpley, (2002), "Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings management decisions", *The Accounting Review*, 77 (Supplement): 175–202.
- Nissim, D., and S. Penman, (2001), "Ratio analysis and equity valuation: From research to practice", *Review of Accounting Studies*, 6(1): 109–154.
- Noh, M., Moon, D., and Parte, L. (2014), "Earnings management using revenue classification shifting– Evidence from the IFRS adoption

- period", *International Journal of Accounting and Information Management*, 25(2).
- Orjinta, H.; Onuora, Jk and N. S. Agubata, (2018), "Audit Committee and Classification Shifting of Earnings Management: *Evidence from Sub-Sahara*", *African Firms, Scientific Research Journal*, 6(10): 62-77.
- Özbay, D. and H. Adıgüzel, (2019), "Corporate Social Responsibility and Classification Shifting Between Operating and Non-operating Expenses: Evidence from Turkey", *Ethics and Sustainability in Accounting and Finance*, (1): 111-132.
- Pagalung, G. and B. Sudibdyo, (2012), "The Determinant Factors of Earnings Quality and Economic Consequences", *Ekuitas: Jurnal Ekonomi dan Keuangan*, 16(1): 105-122.
- Penman , S. and X. Zhang , (2002)," accounting conservatism,the quality earnings , and stock returns" ,*the accounting review*, 77(2):237-264.
- Poonawala, S. H. and N. Nagar, (2019), "Gross profit manipulation through classification shifting", *Journal of Business Research*, 94(1): 81-88.
- Ranjbar S., A. G. Farsad (2018), "The effect of financial distress on earnings management and unpredicted net earnings in companies listed on Tehran Stock Exchange", *Management Science Letters*, 8, 933-938.
- Roychowdhury, S., (2006), "Earnings management through real activities manipulation", *Journal of Accounting and Economics*, 42(3), 335-370.
- Securities and Exchange Commission (SEC), (2000), Proposed Rule 34-41987, Washington, DC: SEC.
- Sherer, P., (2000), "AmeriServe examination finds financial woes", *Wall Street Journal* (July 3).
- Siregar, S. V., and Utama, S., (2008), "Type of earnings management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate-governance practices: Evidence from Indonesia", *the international journal of accounting*, 43(1).

- Siu, D. T., and Faff, R. W. (2013), "Management of core earnings using classification shifting around seasoned equity offerings", Working paper ,SSRN, <https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1928578>.
- Sloan, R., (1996), "Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earnings?", *The Accounting Review*, 71(3), 289–315.
- Subramanyam, K. R., (1996), "The pricing of discretionary accruals", *Journal of Accounting and Economics*, 22, 249–281.
- Watts, R. L. and J. L. Zimmerman, (1990), "Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective", *The Accounting Review*, 65 (1): 131–156.
- Weiss, I. S., (2001), "Managerial responses to a transitory earnings shock: Strategic manipulation between the core and non-core components of earnings, Ph.D thesis, University of Chicago.
- Zalata, a. and C. Roberts, (2016), "Internal Corporate Governance and Classification Shifting Practices: An Analysis of U.K Corporate Behavior", *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 31 (1): 51–78.
- Zalata, A. M., and Roberts, C. (2017), "Managing earnings using classification shifting: UK evidence", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 29, 52–65.
- Zalata, AM; Ntim, C; and Gyapong, E, (2018), "Female CEOs and core earnings quality: new evidence on the ethics versus risk-aversion puzzle ", *Journal of Business Ethics*, 1–20.
- Zang, A. Y. (2012), "Evidence on the Trade-Off Between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management", *The Accounting Review*, 87, 675–703.